

كراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية تعنى
بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلى.

رئيس التحرير أ. د. أحمد شوقى مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات: المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير الدقى - القاهرة - ت: ٣٤٨٥٢٨٢ - فاكس: ٣٤٩١٨٩٠

التنمية الزراعية

(قراءة فى مفهوم متطور)

التنمية الزراعية

(قراءة في مفهوم متطور)

دكتور

رفعت لقوشه



الناشر

المكتبة الأكاديمية

١٩٩٨

حقوق النشر

الطبعة الأولى : حقوق التأليف والطبع والنشر © ١٩٩٨ جميع الحقوق محفوظة للناشر:

المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير - الدقى - القاهرة

تليفون: ٣٤٨٥٢٨٢ / ٣٤٩١٨٩٠

فاكس: ٣٤٩١٨٩٠ - ٢٠٢.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة كانت إلا بعد

الحصول على تصريح كتابى من الناشر.

تزايدت في السنوات الأخيرة، عمليات إصدار كراسات تعالج في مقال تفصيلي طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً مهماً. وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة، في عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات. تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار. ولأهمية الدراسات المستقبلية في هذه الفترة التي تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ/ أحمد أمين لإصدار «كراسات مستقبلية» كسلسلة غير دورية مع تشريفي برئاسة تحريرها. والملاح العامة لهذه السلسلة، التي تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص في النقاط التالية:

انطلاق المعالجة من توجه مستقبلي واضح (Future - oriented) أي أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعي للمعالجة، حيث يستحيل استعادة الماضي، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهد البشرية من قبل.

الالتزام بمنهج علمي واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجي، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض. الابتكارية المطلوبة في الفكر والفعل معاً، في زمان صارت النصيحة الذهبية ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض. الابتكارية Creativity المطلوبة في الفكر والفعل معاً، في زمان صارت النصيحة الذهبية التي تقدم فيه للأفراد والمؤسسات: تجدد أو تبدد Innovate !! or evaporate

الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تعد قوة الدفع الرئيسية في تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد في العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة. مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أم فكرية مؤلفة أم مترجمة، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development، التي تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب، بل والكون كله.

كراسات هذه السلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى، التى لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى تختفى به أدبيات التنمية الموصولة. إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة، فكلاهما مدمر ومستحيل.

هذه الكراسية

تعد امتداداً لعطاء طويل، بدأه كاتبنا المتميز الدكتور/ رفعت لقوشة، أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة الإسكندرية، فى وقت مبكر. ولذلك تراكم عطاء مفكرنا الشاب، وصارت لكتاباته بصمة واضحة، هذه الكتابات تغطى مساحة واسعة من الاهتمامات الاقتصادية والتنموية والقومية، وتنسم بالرؤية الاستراتيجية والقدرة التحليلية. لذلك ترحب السلسلة به، وبكل المفكرين ذوى التوجه المستقبلية من أمثاله.

أ.د. أحمد شوقى

أستاذ الوراثة - جامعة الزقازيق

يناير ١٩٩٨

أولاً - المدخل: مقدمة فى المفهوم ومنهجية القراءة	٩
ثانياً - المدرسة الكلاسيكية: جذور فكر التنمية	١٤
٢/١ - القطاع الزراعى: قطاع مولد للتنمية	١٤
٢/٢ - تضمينات تحليلية للتنمية الزراعية: استنتاجات أساسية	١٥
ثالثاً: نظرية النمو غير المتوازن: إرهاصات التنمية الزراعية الرأسية	١٧
٣/١ - خفض العمالة الزراعية: شرط مسبق للتنمية الزراعية	
الرأسية	١٨
٣/٢ - الكينزيون المحدثون: فى نقد النظرية	١٨
رابعاً - نماذج النمو المتوازن والتنمية الزراعية: تأويلات تحليلية	١٩
٤/١ - النماذج الثلاثة: صيغة حسابية واحدة	١٩
٤/٢ - النتائج التطبيقية: الآثار السلبية على التنمية الزراعية	٢١
خامساً - استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية: مراجعات فى فكر	
التنمية الزراعية	٢٣
٥/١ - التنمية الزراعية: قضايا المراجعة	٢٣
٥/٢ - التنمية الزراعية: مصادر جديدة للاستثمار الزراعى	٢٤
سادساً - التنمية الزراعية: أزمة الثمانينيات	٢٥
٦/١ - التنمية والفقير فى المناطق الريفية: مراجعات أولية	٢٥
٦/٢ - الفقر والتدهور البيئى: مقدمة إلى نظرية التنمية المتواصلة	٢٦
٦/٣ - الثورة الخضراء والتنمية الزراعية الرأسية: ارتباط إيجابى أم	
سلبى	٢٨
سابعاً - التنمية الزراعية الرأسية والأفقية: قراءة فى المفاهيم الموروثة	٣٠
٧/١ - التنمية الزراعية الرأسية: المؤشرات التقليدية	٣٠
٧/٢ - التنمية الزراعية الأفقية: مؤثرات التحليل الريكاردى	٣١
٧/٣ - المقاضلة بين التنمية الرأسية والتنمية الأفقية: اعتبارات مستجدة	
.....	٣٢
ثامناً - التنمية الزراعية: قراءة فى النظريات الحديثة	٣٣
٨/١ - الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى: معيار الارتكاز	٣٣
٨/٢ - السيطرة على تكنولوجيا العمليات: الأبعاد الجديدة للتنمية	
الزراعية الرأسية والأفقية	٣٥
تاسعاً - استراتيجية تنمية القدرات الإنتاجية لأفقر الفئات: تحسين	
التنمية الزراعية	٣٧
٩/١ - التنمية الزراعية ومكافحة الفقر: دور الدولة	٣٨
٩/٢ - التنمية الزراعية ومكافحة الفقر: رؤى الإصلاح الاقتصادى	٣٨
عاشراً - خاتمة: ملخص القراءة وتعريف مقترح للتنمية الزراعية	٤٠
قائمة المراجع حسب استشهادات الإحالة	٤٥

أولاً، المدخل؛ مقدمة في المفهوم وفى منهجية القراءة

التنمية الاقتصادية هي أحد المفاهيم التي تتداولها كثيرا الأدبيات الاقتصادية، وفي مساحة التداول تقاطعت - لدى البعض - الدوائر والخطوط مع مفاهيم أخرى، مثل النمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي والرفاهية^(١)، وتحولت التنمية لدى البعض الآخر إلى أداة راديكالية للتغيير الشامل^(٢).

واحتكاما إلى BARRE^(٣) فإن النمو الاقتصادي هو حالة ديناميكية يدفع بها نمو كل من السكان والموارد المتاحة، بينما التقدم الاقتصادي هو وضعية مقارنة للعلاقة بين معدلات النمو، فهناك تقدم اقتصادي طالما أن معدل نمو الموارد المتاحة يتجاوز معدل نمو السكان عند مستوى معين من الدخل، ولقد ظل هذان المفهومان بمثابة الأداة التحليلية للقياس الاقتصادي في الدول المتقدمة، حيث تتوافر لها إمكانات الاقتراب - ولو بشكل نسبي - من واقع الرفاهية الاقتصادية لا مجرد الحديث عنها كمثال صوري.

ولكن المفهومين معا (النمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي) لم يلبيا الاحتياجات التحليلية لواقع الدول المتخلفة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فمعدل نمو السكان يتفوق على معدل نمو الموارد المتاحة، وبالتالي ينزع الدخل الفردي إلى الانخفاض، أي أن واقع البلدان المتخلفة - آنذاك - كان يمثل الحالة المضادة للتقدم الاقتصادي، ولذلك بدت «التنمية الاقتصادية» وكأنها محاولة للخروج من هذه الحالة، ولعل هذا يفسر ما قاله SILEM^(٤) من أن التنمية هي حالة وسيطة بين النمو والتقدم وأن الفاصل الإحصائي بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي هو متوسط الدخل الفردي النسبي، فالدول التي يتراجع متوسط دخلها الفردي إلى ما وراء متوسط الدخل الفردي العالمي.. هي موضوع التنمية، بينما الدول الأخرى هي موضوع التقدم.

كانت محاولة الخروج من الحالة المضادة للتقدم الاقتصادي هو الجهد الذي بذله عديد من الاقتصاديين ينتمون إلى بلدان متقدمة، ولذلك جاءت محاولاتهم محملة بخيراتهم، وبعض هذه المحاولات لم تكن سوى وصفا سرديا لمراحل النمو / التقدم الاقتصادي في العالم الغربي.. مثل محاولة ROSTOW^(٥)، والبعض الآخر استلهم خبرات التجارب الغربية في مرحلة التصنيع ورهن المحاولة بإعادة الهيكلة القطاعية لاقتصاديات البلدان النامية بترجيح الثقل النسبي لقطاع الصناعة (كما فعلت المدرسة الكلاسيكية للتنمية ونظرية النمو غير المتوازن)، وفي إطار الهيكلة القطاعية تراجع الحديث عن التنمية الزراعية إلا كدالة لاحقة للتنمية الصناعية، فالموارد الزراعية - من وجهة نظرهم - محدودة نسبيا ولن تلاحق النمو السكاني، كما أن النشاط الزراعي - ووفقا لتفديراتهم المسبقة - يخضع وبشكل حتمي لمرحلة الغلة المتناقصة. وهكذا صارت الهيكلة القطاعية بمثابة بعد رئيسي في التنمية الاقتصادية،

ولأن الأخيرة هي محاولة للخروج من حالة المضادة للتقدم الاقتصادي، فإن المحاولة في حد ذاتها تعبر عن «حركة عمدية» يصدق فيها ما قاله MEIER^(٦) من أن التنمية الاقتصادية هي عملية إرادية تتطرق نحو أهداف محددة، وأبرز هذه الأهداف هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي عبر المدى الطويل.

عملية التنمية الاقتصادية تستدعي - إذاً - تعبئة كل الإمكانيات المدخرة في المجتمع والقابلة للتوظيف الفوري، لتلتقي - بذلك - مع آليات النظرية الكينزية بحثاً عن سياسات التشغيل الكامل ونفياً لكل أشكال البطالة (ما عدا البطالة الإرادية)، ومن هنا - وكما لاحظ LOPP^(٧) - فإن التنمية الاقتصادية اكتسبت بعدا كينزيا ويات عليها أن تؤمن زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي في إطار استراتيجية موجهة نحو التشغيل الكامل.

وبالمزاوجة بين أبعاد مثلث التنمية: الهيكلية القطاعية، وزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي والتشغيل الكامل، فإن التنمية الاقتصادية تبدو - عندئذ - وكما عرفها GANT، وكأنها عملية لإدارة معدلات النمو^(٨)، وهو التعريف الذي طوره - فيما بعد - DUCROC قائلاً «أن التنمية الاقتصادية هي استراتيجية تعبئة جهد المجتمع بأسره لإدارة معدلات نمو فعالياته الاقتصادية (رأس المال، عرض العمل، التقدم التكنولوجي...) بحيث يقفز متوسط الدخل الفردي الحقيقي ليتجاوز المتوسط العالمي»^(٩).

لقد توقف كل من SILEM, DUCROC أمام المتوسط العالمي للدخل الفردي الحقيقي، ولم يكن القصد هو مجرد الإشارة إلى إخضاع التنمية للتحليل المقارن فحسب، ولكن - أيضاً - التحوظ من المفارقة الخادعة للنسب، فارتفاع معدلات نمو الدخل الفردي الحقيقي عند المستويات المنخفضة للدخول، قد لا يعنى - وبالكلم المطلق - رفع مستوى المعيشة إلى حدود مقبولة، وكذا... فإن الدلالة التوجيهية للمتوسط العالمي تضيف شرطا تكميليا لهدف التنمية، ينتقل به من مجرد زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، إلى زيادته بمعدلات نمو تفوق المعدلات المناظرة في الدول المتقدمة.

هذه التداعيات النظرية تسمح - اجتهاداً - بالقول بأن:

أ - الهدف الاستراتيجي لعملية التنمية الاقتصادية، هو الخروج من مرحلة التنمية ذاتها، توطئة للانخراط في مرحلة التقدم الاقتصادي.

ب - إضفاء طابع فضفاض على مفهوم التنمية الاقتصادية، تتسع عباؤه لتحتوي أهدافا مثل الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، هو استغراق في سرد إنشائي بأكثر منه تأصيل منهجية واقعية.

وعلى أرض الواقع، فلقد انتهت عملية التنمية الاقتصادية إلى أزمة محبطة لآمال كثيرين في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، فالفقراء ازداد عددهم

فى بلدان العالم الثالث (وخاصة فى المناطق الريفية) بينما تضاعفت أرقام العجز فى موازينها التجارية الزراعية، وتحت وطأة الأزمة . . . اعترف البعض مثل BEMETER بأن التضحية بالتنمية الزراعية لصالح التنمية الصناعية كان خطأ فادحاً^(١٠)، وأن الضرورة تقتضى إعادة مراجعة مقولة « الهيكلية القطاعية » كأحد الأبعاد الرئيسية للتنمية الاقتصادية، بحيث لا تنسحب الهيكلية إلى إضعاف قطاع لصالح قطاع آخر أو تهميش فئات اجتماعية لصالح فئات أخرى، وبذا احتلت التنمية الزراعية – ومنذ بداية الثمانينيات – موقعها على رأس أولويات التنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع مكافحة الفقر (وبالذات فى المناطق الريفية) .

التنمية الزراعية – مثل التنمية الاقتصادية – هى عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث الهدف هو زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى على المدى الطويل فى المناطق الريفية من خلال زيادة رقعة الأراضى المزروعة (التنمية الأفقية) و / أو من خلال زيادة التكثيف الرأسالى وضخ جرعات من التقدم التكنولوجى (التنمية الرأسية)^(١١)، ولكن لأن النظريات الاقتصادية سلمت – وبإسقاطات كلاسيكية – بأن النشاط الزراعى يخضع لقانون الغلة المتناقصة، فلقد رتبت – بالتالى – استنتاجات مؤداها: أن معدل نمو الدخل الزراعى لن يلاحق معدل نمو عرض العمل الزراعى، وأن التشغيل الكامل داخل قطاع الزراعة لن يتحقق إلا بهجرة داخلية للعمالة والسكان الريفيين إلى المناطق الحضرية، وأن التنمية الزراعية هى – وكما سبق القول – رهان معلق على لائحة التنمية الصناعية، ولأن الأخيرة بدورها تعوزها الاستثمارات التى يمكن تمويلها من الفائض الزراعى، فإن التنمية الزراعية – فى معظم بلدان العالم الثالث – لم تحظ بحماية الدولة ولم تعرف « دعم المنتجين » الذى عرفته اقتصاديات الدول المتقدمة أو على حد تعبير PIVOT « أن القوة الزراعية لدولة ما، لاترتبط فقط بحجم إنتاجها الزراعى أو بمعدلات نموه، ولكنها ترتبط أيضاً بمدى ما تقدمه هذه الدولة من دعم لمنتجها الزراعيين »^(١٢).

لقد كانت التنمية الزراعية – بالفعل – هى أضعف حلقات التنمية الاقتصادية، فى العالم الثالث، ولم تحظ – فى الغالب – بدعم للمنتجين، وكانت شاهداً على ما وصفه PARIR بالتنمية المتباعدة، حيث تتفاوت معدلات نمو الدخل الفردى الحقيقى – وبشكل مطرد – من قطاع لآخر ومن منطقة لآخرى^(١٣)، ولم يكن واقع التنمية الزراعية بعيداً عن التأثير فى مضمونها كمفهوم، فلقد كان للواقع قضاياه التى طرحها على النظرية، وكان للنظرية فروضها التى اختبرها الواقع، وما بين الطرح والاختبار تجددت دورة المفهوم واكتسب أبعاداً جديدة .

ولقد حاولت هذه الدراسة - منهجيا - تتبع دورة مفهوم التنمية الزراعية عبر المدارس والنظريات المختلفة مع تناول للقضايا التي واكبت الدورة، وكانت الوقفة - أولا - أمام المدرسة الكلاسيكية للتنمية والتي قادها عدد من الكينزيين المحدثين مثل LEWIS, NURKSE، والتي اعتمدت القطاع الزراعي كأداة رئيسية للتنمية الاقتصادية، بدءا من توليد وتعبئة الفائض الزراعي حتى تحديد معدل نمو عرض العمل الصناعي، قياسا على حجم العمالة الزراعية المهاجرة، والتعامل مع المعدل الأخير كمكافئ لمعدل نمو الناتج القومي المرغوب وهو - بدوره - معيار التنمية الاقتصادية، ولم تلق هذه المدرسة بالأل للتنمية الزراعية الرأسية ولكنها ركزت - ضمنا - على التنمية الزراعية الأفقية تحت ضغط النمو السكاني.

ثم كانت الوقفة - ثانيا - أمام نظرية النمو غير المتوازن والتي صاغها HIRCHMAN ولقد كانت النظرية أكثر اهتماما بالتنمية الزراعية الرأسية وربطتها بالتكثيف الرأسمالي وخفض عدد العمال الزراعيين وتعديل معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية.

ثم جاءت الوقفة - ثالثا - أمام نماذج النمو المتوازن انطلاقا من انتقادات الجيل الثاني من الكينزيين المحدثين لنظرية النمو غير المتوازن، وعلى الرغم من أن منظري هذه النماذج وعلى رأسهم KALDOR, HARROD, DOMAR لم يقترحوا مباشرة من التنمية الزراعية، إلا أن إعادة تحليل هذه النماذج (ذات الصيغة الحسابية الواحدة على الرغم من تعدد أشكالها الرياضية) يقود إلى القول بأنها (النماذج) والتي استلهمتها عديد من تجارب التنمية في العالم الثالث هي التي أثمرت في التطبيق العملي النتائج السلبية التي لحقت بالتنمية الزراعية، ولم يكن الأمر مجرد خطأ في التطبيق، لأن المنطق الداخلي للنماذج - ووفقا للاجتهادات التحليلية للدراسة - كان يدفع ذاتيا في اتجاه هبوط معدل نمو الناتج الزراعي إلى مستوى مكافئ لمعدل نمو السكان وهبوط معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي في المناطق الريفية إلى حوالي نصف معدل نمو الدخل الفردي في المتوسط القومي العام، كما ركزت الدراسة في اجتهاداتها التحليلية على إعادة تأويل نموذج KALDOR لتستنبط أن النموذج يربط طرديا بين التنمية الزراعية والتضخم، وإنه لم يكن ممكنا إدارة سياسات تضخم مغذية للتنمية الزراعية في ظل ميكانيزم إعادة الهيكلة القطاعية لصالح القطاع الصناعي.

وانعطفت الدراسة - رابعا - إلى استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية، والتي جاءت كرد فعل لازمة التنمية في أواخر السبعينيات، وعلى الرغم من بعض الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية لافتقارها إلى معايير إجرائية لمفاهيمها الوصفية، إلا أن هذه الاستراتيجية في تناولها للتنمية الزراعية الرأسية

عمدت إلى نفي الشرط الموروث لهذه التنمية والقائل بضرورة خفض عدد العمال الزراعيين، وقبلت بزيادة العدد مشروطا بالانحياز إلى التكنولوجيا الزراعية البيولوجية، وكذا فمن تحت عباءة هذه الاستراتيجية خرجت إلى مداولة النقاش موضوعات مثل علاقة الفقر بالتنمية (وخاصة في المناطق الريفية)، وتم إعادة اكتشاف مفهوم التنمية الريفية، وهي موضوعات ظلت حية واكتسبت حيوية متجددة، على الرغم من أن الاستراتيجية ذاتها فقدت حضورها.

وهكذا انسحبت الوقفة - خامسا - إلى قضية التنمية الزراعية والفقر من ناحية، والتنمية الزراعية وإعادة توزيع الدخل من ناحية أخرى، واسترجعت - مرجعيا - عدة دراسات تناولت هذه القضايا، وكانت أبرز فرضياتها أن أفقر الشرائح الاجتماعية سوف يزداد فقرها النسبي في المراحل الأولى للتنمية، ثم تتخلص من أسار الفقر في المراحل التالية، ولكن الإحصائيات العالمية وتقارير المؤسسات الدولية (ومن بينها تقرير BRANDT) برهنت على العكس.. فلقد ازداد الفقراء فقرا ولم يتقلص عددهم في بلدان العالم الثالث.

ومن ثم كانت الوقفة - سادسا - أمام عدد من المسائل المحورية في ملف التنمية الزراعية وهي الانفجار السكاني في الريف وتدهور التربة الزراعية والإطار الاقتصادي - الاجتماعي للثورة الخضراء ونتائجها التطبيقية، اقتربا من نظرية التنمية الزراعية المتواصلة من ناحية، ومن دور الثورة الخضراء في تحرير النشاط الزراعي من القانون الحديدي للغلة المتناقصة كمقدمة لرؤى حديثه عن التنمية الزراعية (الرأسية والأفقية) من ناحية أخرى.

وذهبت الوقفة - سابعا - إلى قراءة مرجعية وتحليلية لأدوات ومعايير التنمية الزراعية الرأسية والأفقية كما حملها تراث التنمية، وهو التراث الذي حمل أيضا التباين في وجهات النظر حول محك المفاضلة بين التنمية الزراعية الرأسية والتنمية الزراعية الأفقية، ولقد حاولت الدراسة أن تقدم تفسيراً لغياب معيار زيادة إنتاجية العمل الزراعي كمعيار أساسي للتنمية الزراعية في التراث الكلاسيكي للتنمية، كما حاولت أن تؤكد على أهمية الدمج بين التنمية الزراعية الرأسية والتنمية الزراعية الأفقية في مركب تنموي واحد.

ثم تناولت الدراسة - ثامنا - النظريات الحديثة للتنمية الزراعية، وهي النظريات التي تؤكد على أولوية زيادة الإنتاجية الزراعية الحقيقية للعمل الزراعي كمعيار رئيسي للتنمية الزراعية في ضوء مفاهيم تتحدث عن كتلة العمل والسيطرة على تكنولوجيا العمليات والتحام النشاط الزراعي بمنظومة تكنولوجية متكاملة وتحرره من مرحلة الغلة المتناقصة وأهمية التكنولوجيا البيولوجية وضرورة فتح أسواق جديدة... إلخ، وكذا عمدت الدراسة إلى

تقديم تفسير تحليلي لمستوى معدل نمو إنتاجية العمل الزراعي كما حدده
MOUNIER .

واقتربت الدراسة - أخيراً - من استراتيجيات تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر
الفئات والتي نادى بها TRABOLD, LOPP كأداة لتحسين التنمية الزراعية،
فمكافحة الفقر هو واحد من أهم أهداف التنمية الزراعية (الرأسية والأفقية)
وهو إحدى الضمانات التي تحول دون انهيارها، وفي مداخلة التنمية الزراعية
ومكافحة الفقر عرضت الدراسة لدور الدولة، كما يقترحه -BASLE, LIND-
BECK, TRABOLD، كما عرضت أيضا لبعض رؤى الإصلاح الاقتصادي
وإحداها رؤية HUGON .

ثانياً: المدرسة الكلاسيكية: جذور فكر التنمية:

في بداية الخمسينات وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحصول عديد من
المستعمرات الأفريقية والآسيوية على استقلالها السياسي، برزت أفكار حول
التنمية الاقتصادية قادها عدد من الكينزيين المحدثين مثل: NURKSE^(١٤)،
LEWIS^(١٥) وغيرهم، وحملت أفكارهم - أدبيا - مسمى المدرسة
الكلاسيكية للتنمية، ولم يكن السبق التاريخي لهذه المدرسة هو - فقط -
حجة أهميتها، ولكن الأهمية تكمن أيضا في صياغتها لعدة أسس نظرية
لعملية التنمية، وبعض هذه الأسس ظل فاعلا ومؤثرا في سياسات التنمية على
مدى عقدين من الزمان، وهذه الأسس يمكن استقراؤها هكذا:

- ١ - إعادة اكتشاف مفهوم الفئات الزراعي، ثم توظيفه كمحور ارتكازي
لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، ومن ثم .. فإن القطاع
الزراعي هو المحرك الأول لعملية التنمية.
- ٢ - صيغ عملية التنمية بالصيغة «الإرادية»، دون الرهان المطلق على علاقات
السوق، وإن استبقت هذه العلاقات كجزء من عملية التنمية.
- ٣ - ربط عملية التنمية بإعادة هيكلة اقتصادية للأوزان النسبية للقطاعات،
بحيث يرجح الثقل النسبي للقطاع الصناعي .
- ٤ - طرح - وبشكل غير مباشر - معيار زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي
كمعيار أساسي للتنمية .
- ٥ - التسليم - مبدئيا - بأن النشاط الزراعي يخضع لدالة إنتاجية متناقصة .
- ٦ - القبول - ضمنا ووفاء للمثال الكينزي - بأن سياسات التنمية تستهدف
التشغيل الكامل وبالتالي استبعاد كل أشكال البطالة (ما عدا البطالة
الإرادية) .

الأسس النظرية السابقة تجدد صداها في المدخل التحليلي لنيركس، والذي
يتداعى هكذا:

١ / ٢ - القطاع الزراعي :
قطاع مولد للتنمية :

- ١ - القطاع الزراعي يتسم بالبطالة المقنعة، حيث الإنتاجية الحدية للعمل

الزراعى تعادل الصفر.

٢ - بافتراض أن حجم البطالة المقنعة فى الريف = س، وحجم العمالة الفعلية (= ص)، فإن المقدار (ص - س) يكفى لإنتاج القدر نفسه من الناتج (ك).

٣ - وباعتبار أن أجر العمل الزراعى يعادل أجر الكفاف (= ج)، فإن الفائض الزراعى الفعلى يكافئ المقدار: (ك) - (ص)، (ج)، بينما الفائض الزراعى المحتمل يكافئ المقدار: (ك) - (ص - س) (ج).

٤ - وبالتالي فإنه يمكن نقل الفرق بين الفائض الزراعى المحتمل والفائض الزراعى الفعلى (= س × ج) إلى القطاع الصناعى وتوظيفه كاستثمارات صناعية، وفى الوقت نفسه يتم نقل البطالة الزراعيية المقنعة (س) إلى القطاع الصناعى، ويتم استيعابها فى دولاى النشاط الصناعى وفقا لقانون السوق النيوكلاسيكى حيث: الأجر = قيمة الإنتاجية الحدية للعمل.

٥ - وهكذا فإن عملية التنمية سوف تخلص إلى:

أ - زيادة حجم الإنتاج على المستوى القومى.

ب - زيادة متوسط الدخل الفردى على المستوى القومى من ناحية، وعلى المستوى القطاعى من ناحية أخرى.

ج - إعادة هيكلة الاقتصاد القومى بالترجيح النسبى لشغل القطاع الصناعى.

د - نفى أشكال البطالة وفى مقدمتها البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى.

إن تحليل نيركس بالإضافة إلى الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية للتنمية يقبل بعض الاستنتاجات الأساسية:

١ - إن المدرسة الكلاسيكية للتنمية لم تعط أى اهتمام حقيقى للتنمية الزراعية (على الرغم من افتراضها المسبق بأن القطاع الزراعى هو المحرك الأول لعملية التنمية)، وفى أثناء عملية التنمية يظل معدل نمو الناتج الزراعى مكافئا للصفر، بينما يزداد الناتج الصناعى بمعدل يكافئ (ن + و)، حيث:

$$ن = \frac{\text{حجم البطالة الزراعية المقنعة}}{\text{حجم العمالة الصناعية}}$$

و = التغير فى الإنتاجية المتوسطة للعمل الصناعى.

٢ - إن كل ما تحقق فى القطاع الزراعى هو زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى

بنسبة تعادل $\frac{هـ}{هـ - ١}$ حيث:

$$هـ = \frac{\text{حجم البطالة الزراعية المقنعة}}{\text{حجم العمالة الزراعية الفعلية}}$$

٢ / ٢ - تضمينات تحليلية

للتنمية الزراعية:

استنتاجات أساسية

٣ - إن المدرسة الكلاسيكية للتنمية تفترض تعادل الأجر فى كل من القطاع الزراعى والقطاع الصناعى مع أجر الكفاف، ولكن فرق المستوى المعيشى بين الريف والحضر، قاد المدرسة الكلاسيكية إلى القبول بانحياز معدل التبادل لصالح السلع الصناعية، أى القبول بتنمية فى إطار تضخم يختزل الأثر الحقيقى لزيادة متوسط الدخل الفردى للسكان الزراعيين ويستبقيه عند حالة من الركود النسبى .

٤ - ولأن القطاع الزراعى يعانى من مستويات متدنية للإنتاج والدخول، فإن زيادة الإنتاج الزراعى لن تكون رهناً بتراكم رأسمالى، ولكنها تبقى رهناً بالتوسع الأفقى فى رقعة الأراضى الزراعية، ولأن الأراضى الجديدة أقل خصوبة من الأراضى القديمة، فإن النشاط الزراعى سوف يظل أسيراً لمرحلة الغلة المتناقصة .

٥ - إن المدرسة الكلاسيكية تسلم بتراجع نسبة الأجور / الدخل، أو على حد تعبير أرثر لويس «إن قضيتنا هى النمو وليس التوزيع، وبالتالي فإن سياسات التنمية الكلاسيكية تقبل بحل مشكلة البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل على حساب حصة الأجور .

وكل هذه الاستنتاجات تقود إلى عدد من التضمينات التحليلية التى لعبت دورها فيما بعد كمؤثر لعدد من نظريات التنمية التى أعقبت المدرسة الكلاسيكية، وهذه التضمينات هى :

١ - إن القطاع الزراعى هو فاعل رئيسى فى عملية التنمية فى مراحلها الأولى، ولكن دوره يتضاءل فى مراحلها التالية، ومن ثم فإن التنمية الزراعية (ما عدا التوسع الأفقى فى أراضٍ جديدة) ينبغى تأجيلها وإرجاءها حتى تكتمل مراحل التنمية الصناعية .

٢ - إن الاستمرار المطرد فى عملية التنمية يسلك كدالة للاستثمار، وإذا كان القطاع الزراعى يوفر الاستثمارات الأولية من خلال الفرق بين الفائض الزراعى المحتمل والفائض الزراعى الفعلى، فإن الاستثمارات التراكمية - فيما بعد - ينبغى أن تتولد من خلال إطراد معدلات الأرباح فى دورة نشاط تسمح بتراجع نسبة الأجور / الدخل فى اتجاه التشغيل الكامل .

٣ - إن القبول بزيادة الدخل الفردى كمعيار للتنمية من ناحية، وبانتفاء كل أشكال البطالة (ما عدا البطالة الإرادية) كهدف للتنمية من ناحية أخرى، يقود إلى التأويل التالى :

أ - زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى يعنى أن معدل نمو الناتج القومى الحقيقى (م) يتفوق على معدل نمو السكان (س) .

ب - وحيث إن معدل نمو الناتج الزراعى - ووفقاً لتحليل المدرسة

الكلاسيكية - يعادل الصفر، بينما يزداد الناتج الصناعي بمعدل يعادل (ن + و)، حيث:

$$ن = \frac{\text{حجم البطالة المقنعة الزراعية}}{\text{حجم العمالة الصناعية}} = \text{معدل نمو عرض العمل الصناعي}$$

و = معدل التغير في الإنتاجية المتوسطة للعمل الصناعي فإن:
ن + و = م < س.

جـ - وبافتراض أن (و) تعادل الصفر عند مستوى التشغيل الكامل وانتفاء البطالة، فإن: ن = م < س، أى إن معيار التنمية يمكن إعادة التعبير عنه باعتباره تفوق معدل نمو الناتج القومى الحقيقى على معدل نمو السكان، بشرط تكافؤ الأول مع معدل نمو عرض العمل.

هذه التضمينات التحليلية التى تحتملها مداخلات المدرسة الكلاسيكية، كانت بالفعل هى نقاط الارتكاز التى دارت حولها التفرعات النظرية فى فكر التنمية خلال العقدين الخمسينى والستينى، وحملت هذه التفرعات عدة توقعات تمثلت أساساً فى نظرية النمو غير المتوازن وفى نماذج النمو المتوازن.

لقد بدأت نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان^(١٧)، من حيث انتهت المدرسة الكلاسيكية، فإذا كانت هذه الأخيرة قد انتهت إلى التشغيل الكامل والرهان على الاستثمار فى القطاع الصناعى وإلى محدودية دور القطاع الزراعى فى تطوير مراحل التنمية، فإن إطلاق حافز النمو غير المتوازن يصبح هو المخرج لاستمرار عملية التنمية، حيث تزداد معدلات النمو فى القطاع الصناعى (عبر فقرات سلسلته الطولية والعرضية) بشكل متسارع يسمح بـ:

أ - إعادة تعديل معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية، وبالتالي إمكانية إحداث تراكم رأسمالى داخل القطاع الزراعى كمقدمة للتنمية الزراعية الرأسية.

ب - استيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية فى النشاط الصناعى (وهذا الجزء لن يمثل البطالة المقنعة فقط ولكنه سوف يمثل أيضاً فائض العمل الزراعى)، ومن ثم يتحول القطاع الزراعى إلى قطاع محدث يسلك وفقاً لقوانين الحركة الرأسمالية.

أ - اتجاه نسبة رأس المال / العمل فى القطاع الصناعى إلى الارتفاع بشكل منتظم.

ب - إن اتجاه معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية، سوف يرفع من معدل ربح رأس المال الزراعى، وبالتالي فإن القطاع الزراعى سوف يعرف تدفقات رأسمالية تقود بدورها إلى زيادة الناتج الزراعى بمعدلات موجبة عبر الزمن فى ظل تنمية زراعية رأسية.

ثالثاً: نظرية النمو غير المتوازن؛ إرهاصات التنمية الزراعية الرأسية؛

وعلى المستوى التكتيكى فإن هيرشمان افترض:

٣ / ١ - خفض حجم العمالة الزراعية: شرط مسبق للتنمية الزراعية الرأسية:

وهكذا فإن نظرية هيرشمان ألمحت إلى زيادة متوسط إنتاجية عناصر الإنتاج كأحد معايير التنمية، ولكنها ظلت أسيرة للفرض الكلاسيكي الخاص بإخضاع النشاط الزراعي لدالة إنتاجية متناقصة الغلة، ومن هنا.. فلقد افترضت أن خفض حجم العمالة الزراعية هو أحد شروط التنمية الزراعية الرأسية، وهي الفرضية التي عززها كل من CLARK^(١٨) و FERROUX^(١٩)، فلقد أكد الأول على ضرورة خفض الحجم المطلق للعمالة الزراعية، بينما خلاص الثاني إلى أن التنمية الاقتصادية في حاجة إلى قطاع قائد يلعب دور القاطرة من خلال تحقيق معدلات نمو متزايدة للنتاج وإنتاجية متوسطة متنامية للعمل، وهذا القطاع بالضرورة هو القطاع الصناعي الذي يقبل بدالة إنتاجية متزايدة الغلة، وليس القطاع الزراعي الذي يخضع لدالة إنتاجية متناقصة الغلة وبالتالي لا بد من خفض حجم عمالته ترادفاً مع نمو التراكم الرأسمالي داخله.

وبالإجمال، فلقد كانت نظرية النمو غير المتوازن، هي محاولة لإدارة عملية التنمية من خلال إحداث فروق عمودية بين معدلات نمو مفردات الإنشاء الاقتصادي، كما اعتمدت النظرية على دوال إنتاجية متزايدة ومتناقصة الغلة ولم تعتمد على دوال إنتاجية محايدة، كما أنها اقتربت بمدخل تحليلي من التنمية الزراعية الرأسية، إلا أنها أخضعتها لفترة حضارة زمنية (ن)، وفقاً للدالة التالية:

$$\text{التنمية الزراعية الرأسية} = \text{د (التنمية الصناعية) ت} \\ \text{ت} + \text{ن}$$

نظرية النمو غير المتوازن لم تلق قبولاً لدى الجيل الثاني من الكينزيين المحدثين، وكانت أبرز انتقاداتهم تقول:

٣ / ٢ - الكينزيون المحدثون: في نقد النظرية

١ - أن النمو غير المتوازن قد يمثل عنصراً تحريضياً لزيادة معدل النمو السكاني في المدى الطويل، وكانت حججهم هي دراسة BUQUET^(٢٠) والتي افترضت أن السكان سوف يتزايدون بمعدلات متنامية طالما أن لديهم توقعات بأن متوسط الدخل الفردي الحقيقي سوف يواصل ارتفاعه بمعدلات متزايدة، ووفقاً لتقديرات الكينزيين المحدثين - آنذاك - فإن معدلات نمو عرض العمل بدورها سوف تزداد أسياً (كرد فعل للزيادة السكانية) بإيقاع متسارع قد يخلف ورائه معدلات نمو رأس المال، ويحول بالتالي دون زيادة نسبة رأس المال / العمل في القطاع الصناعي.

٢ - إن المدى الطويل سوف يقبل بدالة إنتاجية محايدة السعة، أو على حد تعبير BARRE « في المدى الطويل، فإن علينا أن نقبل بمعدلات نمو متماثلة ومتزامنة لعناصر الإنتاج وحجم الناتج »^(٢١).

٣ - إن خفض المطلق لحجم العمالة الزراعية بهدف إنجاز التنمية الزراعية

الرأسية، يبدو محكوماً بحدود مقيدة لا يمكن تجاوزها، وبالتالي فلا يمكن الرهان عليه في المدى الطويل ولكن يمكن الرهان - في المقابل - على الانخفاض النسبي لمعامل رأس المال الزراعى فى مقابل معامل رأس المال الصناعى .

وترتيباً على هذه الانتقادات، فلقد صاغ الكينزيون المحدثون نماذج النمو المتوازن، وكانت أبرز هذه النماذج هى نموذج DOMAR ونموذج HOARROD ونموذج KALDOR .

هناك خط صلة يربط بين نماذج النمو المتوازن من ناحية، والمدرسة الكلاسيكية للتنمية من ناحية أخرى، فهم ينسحبون اتفاقاً إلى :
١ - أن التنمية دالة للاستثمار .

٢ - أن زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى هو معيار التنمية كما أن نفى البطالة هو أحد أهم أهدافها، ومن ثم فإن معدل نمو الناتج القومى لا بد وأن يتفوق على معدل نمو السكان، بشرط أن يتعادل الأول مع معدل نمو عرض العمل .

فى حقيقتة الأمر، فإن نموذج DOMAR ونموذج HOARROD ونموذج KALDOR هم ثلاثة أوجه لعملة واحدة من زاوية الصيغة الحسابية على الرغم من اختلاف التعبير الرياضى فيما بينهم (حيث التعبير الرياضى لدى KALDOR هو أكثرهم تعقيداً) .

وبالنسبة لـ DOMAR^(٢٢) فإن شرط النمو المتوازن هو :

معدل نمو الدخل = معدل نمو الاستثمار = معدل نمو عرض العمل

وبالنسبة لـ HOARROD^(٢٣) فإن شرط النمو المتوازن هو :

$$\text{معدل نمو الدخل} = \text{معدل نمو عرض العمل} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{المعامل الحدى لرأس المال}}$$

وبالنسبة لـ KALDOR^(٢٤) فإن شرط التوازن هو :

$$ف = \frac{ع - ب / ح}{أ - ب}$$

حيث :

ف = معدل ربح رأس المال .

ع = معدل نمو الدخل = معدل نمو عرض العمل .

ب = الميل المتوسط للادخار لدى العمال .

أ = الميل المتوسط للادخار لدى الفئات غير العمالية .

ح = المعامل الحدى لرأس المال .

رابعاً: نماذج النمو المتوازن والتنمية الزراعية: تأويلات تحليلية:

١ / ٤ - النماذج الثلاثة: صيغة حسابية واحدة

ولأن صيغة DOMAR هي الصيغة الأقل تركيباً والأكثر مباشرة، فلسوف يتم إحالة الصيغ الأخرى إليها للبرهنة على أن النماذج الثلاثة هي - حسابياً - مجرد صيغة واحدة .

وبافتراض الرموز التالية (خ = الدخل الحقيقي، ع = عرض العمل، س = رأس المال، د = الادخار، ث = الاستثمار) فإن معادلة HOARROD يمكن إعادة كتابتها هكذا:

$$\Delta / \text{خ} = \text{د} / \text{خ} \times \Delta / \text{خ} \quad (\text{باعتبار أن : د = ث})$$

أو

$$\Delta / \text{خ} = \text{ث} / \text{خ} \times \text{خ} / \text{س}$$

وبالتالي:

$$\Delta / \text{خ} = \text{ث} / \text{ث} = \text{ث} = \text{معدل نمو الاستثمار}$$

وحيث إن نماذج النمو المتوازن تفترض ثبات نسبة رأس المال / العمل، فإن معدل نمو عرض العمل سوف يتعادل بالضرورة مع معدل نمو الاستثمار، لتتطابق بالتالي صيغة HOARROD مع صيغة DOMAR.

وعلى نحو مواز، فإن صيغة كالدور يمكن إعادة كتابتها هكذا:

$$\text{د} / \text{خ} = \text{ب} / \text{خ} - \text{ر} / \text{خ} + \text{أ} / \text{خ}$$

حيث : د = الإدخار، ر = الأرباح

ومن ثم:

$$\text{د} / \text{خ} = \text{ب} / \text{خ} - (\text{ر} / \text{خ}) + \text{أ} / \text{خ}$$

أو:

$$\text{د} / \text{خ} = \text{ب} - \text{ب} / \text{خ} + (\text{ر} / \text{خ}) + \text{أ} / \text{خ}$$

$$= \text{ب} + (\text{ر} / \text{خ}) (\text{أ} - \text{ب})$$

وحيث إن:

$$\text{ر} / \text{خ} = \text{ر} / \text{س} \times \text{س} / \text{خ}$$

فإن:

$$\text{د} / \text{خ} = \text{ب} + (\text{ر} / \text{س} \times \text{س} / \text{خ}) (\text{أ} - \text{ب})$$

ومن ثم:

$$\text{د} / \text{خ} \times \text{خ} / \text{س} = \text{ب} / \text{س} + \text{ح} / \text{س} + (\text{ر} / \text{س}) (\text{أ} - \text{ب})$$

واحتكاماً إلى فروض نماذج النمو المتوازن، فإن:

$$\text{د} / \text{خ} \times \text{خ} / \text{س} = \text{معدل نمو الدخل} = \text{معدل نمو الاستثمار} = \text{معدل نمو}$$

عرض العمل = ع

وبالتالي:

$$\text{ع} = \text{ب} / \text{س} + \text{ح} / \text{س} + (\text{ر} / \text{س}) (\text{أ} - \text{ب})$$

أو:

$$r/s = [ع - (ب / ح)] / (أ - ب)$$

وهكذا فإن معادلة KALDOR ليست في النهاية إلا صيغة رياضية مركبة تنطوي على شرط التوازن نفسه لدى DOMAR.

هذه التأويلات الحسابية للنماذج الثلاثة ليست لها قيمة في حد ذاتها من منظور فكر التنمية، فكل قيمتها تكمن في التأكيد على أن النمو المتوازن يعنى تماثل معدلات الدخل والاستثمار وعرض العمل في ظل التشغيل الكام، ولكن أهميتها من منظور التنمية تكمن في:

- ١ - التصريحات الرقمية التي جاءت في دراسة هارود.
- ٢ - النتائج الفعلية التي ترتبت على السياسات التي استلهمت نموذج هارود - دومار، وخاصة النتائج التي شهدتها القطاع الزراعي.
- ٣ - التأويلات التحليلية لنموذج كالدور والتي تربط بين التضخم والتنمية الزراعية.

وفي دراسته قدر هارود أن معدل الاستثمار ينبغي أن يقترب من حوالى ١٥٪، في حين أن المعامل الحدى لرأس المال يعادل حوالى ٣، وبالتالي فإن معدل النمو المرغوب للدخل يؤول إلى ٥٪ (١٥٪ × ١/٣)، وهو نفس معدل نمو عرض العمل في إطار الضوابط الديموجرافية - الاجتماعية، فإذا قبلنا بالتقديرات الديموجرافية التي حملتها الإحصائيات فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وبمقتضاها فإن سكان العالم سوف يتضاعفون خلال ٢٥ عاماً، فإن معدل النمو الديموجرافى سوف يقترب من حوالى ٢,٧٪، - ليقفز - تبعاً - معدل نمو عرض العمل إلى حوالى ٥٪.

وبالتالى فإن التصريحات الرقمية لهارود تقود إلى الاستنتاجين التاليين:

- ١ - أن نماذج النمو المتوازن تستهدف زيادة متوسطة الدخل الفردى الحقيقى بحوالى ٢,٢٪ سنوياً [= (١,٠٥ / ١,٠٢٧) - ١].
- ٢ - ومن ثم فهي تستهدف مضاعفة الدخل الفردى الحقيقى خلال ثلاثين عاماً.

وبالفعل، فلقد أعلنت الأمم المتحدة فى القرار رقم ١٧١٩٠ والذى أتخذته فى ديسمبر ١٩٦١، أن هدف التنمية هو الوصول بمعدل نمو الدخل القومى إلى حوالى ٥٪ سنوياً، كما رصدت إحصائيات الأمم المتحدة متوسط معدل نمو الدخل الفردى الحقيقى فى العالم الثالث بحوالى ٢,٢٪^(٢٥)، وجاءت دراسات لاحقة مثل دراسة BIROGH^(٢٦) ودراسة MORAFITZ^(٢٧) لتؤكد على أن بعض دول العالم الثالث قد استطاعت أن تضاعف الدخل القومى الحقيقى خلال ثلاثين عاماً وهو ما يمثل - بالنسبة لها - إنجازاً كبيراً

٤ / ٢ - النتائج التطبيقية: الآثار السلبية على التنمية الزراعية

على طريق التنمية .

إلا أن النتائج التطبيقية للنموذج جاءت بانعكاسات سلبية على التنمية الزراعية في إطار العلاقات القطاعية الزراعية - الصناعية، فمعدل نمو عرض العمل الصناعي تجاوز - عمليا - حد الـ ٥٪ بإضافة العمالة الزراعية النازحة من الريف ليقفز في المتوسط إلى حوالي ٧٪، بينما اقترب المعامل الحدى لرأس المال الصناعي إلى حوالي ٣,٨، وهكذا فإن رفع معدل نمو الدخل الصناعي إلى حوالي ٧٪، يقتضى - حسابيا - رفع معدل الاستثمار الصناعي (الاستثمار الصناعي / الدخل الصناعي) إلى حوالي ٢٧٪ وعلى الجانب الآخر، فإن معدل نمو عرض العمل الزراعى سوف يكون بالضرورة أقل من ٥٪ وفي المتوسط العام فلقد بلغ حوالي ٣٪، وباعتبار أن المعامل الحدى لرأس المال الزراعى يقترب من حوالي ٢,٨٪، فإن معدل الاستثمار الزراعى يتراجع إلى حوالي ٨٪ فقط. وهكذا انتهت تطبيقات النموذج إلى التأثير سلبا على التنمية الزراعية من خلال:

١ - إعادة توزيع الاستثمارات لغير صالح قطاع الزراعة .

٢ - نمو الناتج الزراعى بمعدل يكافئ تقريباً معدل نمو السكان .

٣ - زيادة متوسط الدخل الفردى للسكان الزراعيين بمعدل يقترب من حوالي ٣١٪ (وهو معدل أقل من معدل النمو المقرر لمتوسط الدخل على المستوى القومى والذى يعادل حوالي ٢٢٪) .

ولقد جاءت الإحصائيات والدراسات لتؤكد هذه النتائج المعاكسة، فلم يتجاوز متوسط نسبة الاستثمار الزراعى / الاستثمار الكلى فى بلدان العالم الثالث حوالي ١٢,٣٪ فى مقابل حوالي ٤٥٪ للاستثمار الصناعى (٢٨)، وظل معدل نمو الناتج الزراعى متأرجحاً فى المتوسط العام حول ٣٪ فى هذه البلدان لتزداد وارداتها الزراعية بحوالى ٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٩ (٢٩)، وفى الوقت نفسه اتسعت الهوة بين متوسط الدخل فى المناطق الحضرية والمناطق الريفية .

هذه الحلقة المفرغة التى قاد نموذج هارود - دومار التنمية الزراعية إليها، تتأصل - أكثر فأكثر - من خلال التأويلات التحليلية لنموذج كالدور، فالنموذج يفترض أن الميل المتوسط للدخار لدى العمال هو قيمة أكبر من الصفر، ولكن لأن الأجر الفعلى فى القطاع الزراعى يقترب من أجر الكفاف، فإن الميل المتوسط للدخار لدى العمال الزراعيين يؤول بدوره إلى الصفر، وتؤول معه معادلة النموذج فى القطاع الزراعى إلى الصيغة التالية: $E = (F) (A)$ [حيث: E = معدل نمو الناتج الزراعى، $F = \frac{\text{الربح}}{\text{رأس المال}}$ ، $A =$ الميل المتوسط للدخار لدى الفئات غير العمالية]، وبافتراض أن: $F =$ سعر الفائدة عند

مستوى التوازن، فإن ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤثر إيجاباً على معدل الناتج الزراعي بأكثر مما يؤثر على معدل نمو الناتج الصناعي .. والعكس صحيح، أى إن التنمية الزراعية لدى كالدور تنتعش نسبياً فى إطار التضخم .
إلا أن التضخم المغذى للتنمية الزراعية لا يبدو أمراً ممكناً فى ظل سياسات تنمية تسعى إلى ترجيح الثقل النسبى للقطاع الصناعى وتنظيم سوق العمل الصناعى من خلال تعاقدات تسمح بتثبيت الأجر الصناعى عند مستوى أعلى من أجر الكفاف، وهذه التعاقدات بدورها هى التى حالت - ضمن أسباب أخرى - دون استيعاب كل العمالة الوافدة من القطاع الزراعى لأن سوق العمل الصناعى فى البلدان النامية اتسم - وكما لاحظ MORAFITZ فى دراسته (٣٠) - بعدم مرونة الأجر، وهكذا اقتربت تجارب التنمية التى استلهمت نماذج النمو المتوازن من أزمته، فلقد تم التضحية بالتنمية الزراعية، بينما تشكلت بؤر البطالة والفقر فى المناطق الريفية والحضرية على السواء، وبدأ القطاع الصناعى عاجزاً عن تحقيق التشغيل الكامل لقوة عرض العمل، وفى رد فعل مواز فى السبعينيات برزت نظرية التنمية المستقلة أو استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية.

بإحدى ذى بدء، فإن استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية لم تكن مقطوعة الصلة بالمرث السابق لفكر التنمية، فلقد رادفت بين التنمية والنمو المتسارع (وكان هذا الترادف صريحاً فى كتابات BETTELHEIM) (٣١)، كما أنها أقرت بتجاوز معدل نمو الدخل الحقيقى لمعدل نمو السكان كمعيار ضرورى للتنمية، ولكنها أضافت إلى التنمية معيارين آخرين:

١ - رفع مستوى المعيشة لمجموع السكان .

٢ - زيادة إنتاجية العمل بمعدلات متنامية .

كلا المعياران السابقان يلتزمان مباشرة بالقطاع الزراعى، فرفع مستوى المعيشة لمجموع السكان بتلبية احتياجاتهم الأساسية يعنى ضرورة تفوق معدل نمو الناتج الزراعى على معدل نمو السكان (على عكس التضمينات التحليلية لنماذج النمو المتوازن)، كما أن زيادة إنتاجية العمل يعنى - زراعياً - مزيد من التكثيف الرأسمالى فى القطاع الزراعى دون الحاجة إلى نقل العمالة الزراعية إلى خارج القطاع، وتعبير آخر فإن استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية تقبل بالتنمية الزراعية الرأسمالية دون الشرط المسبق لهيرشمان وكلاارك والذى ينسحب إلى ضرورة خفض حجم العمالة الزراعية .

وفى خط مواز، فلقد ساهمت استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية فى طرح قضايا أخرى، مثل:

أ - بلورة قراءة جديدة للعلاقة بين الاستثمار والاستهلاك وبالذات فى

خامساً: استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية: مراجعات فى فكر التنمية الزراعية:

١ / ٥ - التنمية الزراعية: قضايا المراجعة:

القطاع الزراعى .

ب - بلورة قضية الفقر فى المناطق الريفية والتي صاحبت تجارب التنمية .
ج - إعادة اكتشاف مفهوم التنمية الريفية من خلال المزاوجة بين البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى للتنمية، فى اتجاه رفع معدلات استهلاك الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، المواصلات . . .) للسكان الريفيين .

والقضية الأخيرة تستحق التفرد بملاحظة خاصة، فلقد كان لمفهوم التنمية المحلية / الريفية أولوية سبق فى الأدبيات الدولية، وفى أغسطس ١٩٤٨ وفى مؤتمر كامبردج للتنمية جاء التعريف التالى للتنمية المحلية « التنمية المحلية هى حركة تستهدف تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلى بقوة دفع المساهمات الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرات منه بقدر المستطاع، فإذا لم تبرز هذه المبادرات تلقائيا، فالضرورة تقتضى - عندئذ - الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لاستنفارها بطريقة تحقق الاستجابة الفعالة لهذه الحركة»، ثم أعقبه فى عام ١٩٥٥ تعريف للأمم المتحدة يقول « تنمية المجتمع المحلى هى العملية المخططة لخلق ظروف التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع عن طريق مشاركة الأهالى إيجابيا فى هذه العملية والاعتماد الكامل على مبادرة الأهالى » .

ولقد توارى مفهوم التنمية المحلية (والذى يتضمن التنمية الريفية) خلال السياق التاريخى لتجارب التنمية، حتى قامت استراتيجيات تلبية الاحتياجات الأساسية بإعادة اكتشافه، وعبر عملية إعادة الاكتشاف برزت مجددا أهمية الجهود التى يبذلها الأهالى فى عملية التنمية .

٥ / ٢ - التنمية الزراعية : مصادر جديدة للاستثمار الزراعى

الجهود التى يبذلها الأهالى فى عملية التنمية المحلية / الريفية هى إرهاصات مبكرة لإعادة قراءة مفهومى الاستهلاك والاستثمار بعيدا عن الفصل التحكمى بينهما وبالذات فى قطاع الزراعة، فهذه الجهود تبدو وكأنها استثمار عيى ذاتى لا يتم إدراجه فى الإحصائيات الرسمية للاستثمارات الزراعية، وبالتالى فإنها تسمح - عمليا - برفع حجم الاستثمارات الفعلية فى القطاع الزراعى إلى مستوى يفوق حجم الاستثمارات الرسمية، وفى الوقت نفسه فإن الاتفاق على تلبية الاحتياجات الأساسية للعمال (تغذويا واجتماعيا) يمكن التعامل معه كإتفاق استثمارى على الرغم من أنه يدرج - أكاديميا - فى خانة الإتفاق الاستهلاكى، لأنه وكما لاحظ MYRDAL يقود إلى زيادة إنتاجية العمال (٣٢) تماما مثل أى استثمار آخر، وهى ملاحظة تبناها - فيما بعد - البنك الدولى من خلال عدة أوراق عمل (٣٣)، وهكذا بدت استراتيجيات تلبية الاحتياجات الأساسية وكأنها تعيد اكتشاف مصادر جديدة للاستثمار لكسر حلقة الفقر وبالذات فى القطاع الزراعى، لتتوج بذلك جهدها فى المرافعة ضد واقع الفقر

وعلاقته بالتنمية الزراعية، وفي صدى المرافعة جاءت كتابات LITON والتي قرر فيها أن الفقر - وبعد ثلاثة عقود من التنمية - هو ظاهرة ريفية^(٣٤)، وفي توقيت متزامن، اعترف البنك الدولي بأن حوالي ٨٥٪ من الفقراء يعيشون في الريف^(٣٥).

وفي كلمة أخيرة، فلقد كان لاستراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية إسهاماتها الإيجابية على مستوى فكر التنمية، ولكنها لم تصمد كإجراء تطبيقي في الواقع العملي لعدة أسباب، من بينها:

- ١ - إن مفهوم الاحتياجات الأساسية هو مفهوم واسع وغير محدد، فما هي المقننات المعيارية لهذه الاحتياجات والتي يمكن الاحتكام إليها!!!، وهي مشكلة اعترف بها أحد أنصار هذه الاستراتيجية وهو محجوب الحق^(٣٦).
- ٢ - إن محاولة الاستراتيجية لإعادة اكتشاف مصادر جديدة للاستثمارات (وخاصة في القطاع الزراعي) قد دفع ببعض أنصارها إلى الدعوة لقطيعة بين اقتصاديات بلدان العالم الثالث والاقتصاد العالمي، هي دعوة يوتوبية وغير واقعية في ظل مستجدات ومتغيرات معاصرة^(٣٧).
- ٣ - إن الاستراتيجية راهنت بشدة على النتائج التكنيكية للثورة الخضراء، دون أن تعير اهتماما كافيا لشروطها الاقتصادية والاجتماعية (وهو موضوع سوف نعود إليه لاحقاً).

لقد توارت استراتيجيات تلبية الاحتياجات الأساسية، ولكن القضايا التي أثارته، وفي مقدمتها قضية الفقر لم تطوى ملفاتها، ففي بداية الثمانينيات كان هناك تقرير للجنة قضايا التنمية الدولية، والتي رأسها فيلي براندت مستشار ألمانيا الاتحادية الأسبق، وجاء في التقرير «أن الإسراع في النمو الاقتصادي لبلدان العالم الثالث طيلة ثلاثة عقود، لم يكن فاعلا - بما يكفي - لاجتثاث ظاهرة الفقر، وخاصة في المناطق الريفية»^(٣٨)، ومن جانبها.. اعترفت تقارير منظمة العمل الدولية بأن التنمية الزراعية في الفلبين - على سبيل المثال - قد صاحبها انخفاض متوسط الدخل الفردي لأفقر ٢٠٪ من الأسر بحوالي ١٠٪، بينما صاحب التنمية الزراعية في السلفادور انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي لحوالي ٤٢٪ من السكان الزراعيين، وكان WALLIA^(٣٩) أكثر دقة وهو يقول إن ثبات متوسط نصيب الفرد على المستوى القومي من الناتج الزراعي يفقد بالضرورة إلى إفقار نسبة محسوسة من السكان الريفيين (وهو بذلك يوجه انتقادا صريحا لتجارب التنمية التي استلهمت نماذج النمو المتوازن).

سادساً: التنمية الزراعية: أزمة الثمانينيات

٦ / ١ - التنمية والفقر في المناطق الريفية: مراجعات أولية

في حقيقة الأمر، فإن قضية التنمية وإعادة توزيع الدخل لم تكن بعيدة عن الاهتمام أدبيات التنمية ومنذ منتصف الخمسينيات، ففي عام ١٩٥٥ كتب

KUZENTS يقول «إن دخول أفقر ٢٠ - ٤٠٪ من السكان سوف تنخفض في المراحل الأولى للتنمية، ثم تعاود الارتفاع بعد ذلك» (٤٠)، وهو ما عرف بقانون KUZENTS، وفي الستينيات كتب MOURISON مؤيدا لفرضية مؤداها أن التنمية لا تقود بالضرورة إلى عدالة توزيع الدخل وخاصة في القطاع الزراعي (٤١).

وفي السبعينيات ومع الاقتراب من أزمة التنمية، عاود بعض الاقتصاديين اهتمامهم بقانون KUZENTS وأثبتت دراسة MOURIS (٤٢) ومن بعدها دراسة SOURKIN (٤٣) أن سياسات التنمية في العالم الثالث قد قادت - بالفعل - إلى الانخفاض النسبي في دخول أدنى الفئات الاجتماعية وبالذات في الريف.

وفي الواقع، فإن التنمية والفقر (وبالذات في القطاع الزراعي) باتت هي القضية الحاكمة في مداولات فكر التنمية، وكان القضاء على الفقر وفي ضوء التحليلات الخلفية التي قدمناها لنظريات ونماذج التنمية تجزم بأنه هدف بعيد المنال، طالما أن معدل نمو متوسط الدخل الفردي في الريف أقل منه في الحضر، فعلى مدى العقود الثلاثة للتنمية كان معدل نمو الدخل الفردي في المناطق الحضرية لبلدان العالم الثالث يبلغ حوالي ٢٫٧٪ في المتوسط العام، بينما لم يتجاوز المعدل في المناطق الريفية حوالي ١٫٧٪، لتدهور النسبة بين متوسط الدخل الريفي ومتوسط الدخل الحضري بحوالي ٣٣٪، وكان على أدنى الفئات الاجتماعية في الريف أن تدفع تكلفة هذا التدهور بالبقاء في مصيدة الفقر.

لقد فجرت قضية الفقر (وخاصة في القطاع الزراعي) ثلاث مسائل محورية في ملف التنمية الزراعية:

١ - الانفجار السكاني وخاصة في الريف.

٢ - تدهور التربة الزراعية.

٣ - الثورة الخضراء ومدخلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

لم تكن المسألة الديموجرافية بعيدة عن اهتمام فكر التنمية ونظرياته، ففي نماذج النمو المتوازن التي قادها الكينزيون المحدثون تحددت معدلات النمو بدءا من تحديد معدل نمو عرض العمل والذي بدوره يسلك كدالة لمعدل النمو السكاني، كما أن دراسات عديدة عمدت إلى التعامل مع النمو السكاني كإحدى الفعاليات المولدة للتنمية فالنمو السكاني يمد سوق العمل بأفراد جدد يضيفون إلى الناتج القومي، كما أنه في الوقت نفسه يعزز سوق السلع والخدمات بمستهلكين جدد يزداد بهم رقم الطلب الإجمالي، وكانت هذه الدراسات مبكرة في الأربعينيات والخمسينيات وقادها FROMONT (٤٤)، THOMAS (٤٥)، SAUVY (٤٦).

٦ / ٢ - الفقر والتدهور البيئي :
مقدمة إلى نظرية التنمية
التواصل

ولقد بدأت سياسات التنمية بتوقعات لمعدل النمو السكاني تأخذه إلى حوالي ٢,٧٪، وكان هدف مضاعفة الدخل خلال ثلاثين عاماً يفترض ضمناً أن يتقلص المعدل مع ارتفاع مستوى المعيشة إلى حوالي ١,٣٪ في نهاية الفترة (وهو المعدل السائد في بلدان العالم المتقدم)، ولكن الثمانينيات جاءت مخيبة للتوقعات، فلم ينخفض معدل النمو الديموجرافي إلا إلى حوالي ٢,٤٪ في المتوسط العام، بينما ارتفع المعدل إلى حوالي ٣٪ في المناطق الريفية - وفقاً للإحصائيات الدولية المنشورة - على الرغم من التوسع في برامج تنظيم الأسرة وانتشارها، وكان رد الفعل لدى البعض تشاؤمياً مثل FRIGA^(٤٧)، وكان مسرراً تشاؤمه أن اقتصاديات العالم المتقدم قد دخلت مرحلة الركود النسبي وسوف يؤثر ذلك سلباً على البلدان النامية، ويحول بينها وبين تحقيق معدلات نمو عالية تواكب معدلات نموها الديموجرافي، بينما كان البعض الآخر أكثر دقة في تحليل الموقف مثل FAROQI^(٤٨)، RICH^(٤٩)، واللذين قررا صراحة أن التنمية وليست برامج تنظيم الأسرة هي التي تقود إلى خفض معدلات النمو السكاني. فالفقر والذي تعمقت جذوره في المناطق الريفية بصفة خاصة هو الذي يدفع في مداه بموجات الانفجار السكاني ويحرض على سلوك إنجابي مفرط يتصاعد بمعدل النمو الديموجرافي إلى حوالي ٣٪ ويقود بدوره إلى تدمير البيئة الزراعية. ومع استئراء ظاهرة الفقر وتصاعد معدلات النمو السكاني في المناطق الريفية لجأ البعض إلى الاستغلال الجائر للتربة الزراعية، في محاولة لتوليد دخول تلبى إحتياجاتهم، ولقد قاد تدهور التربة ووفقاً لتقديرات منظمة الفاو إلى تعرية حوالي ٢٠٪، ٣٠٪، ٣٥٪ من الأراضي المزروعة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا على التوالي، كما أن الزيادة في ملوحة التربة وفي قلويتها سببت خسارة سنوية مقدارها حوالي ٠,٢٪ من المساحة المروية في العالم الثالث^(٥٠). وفي الوقت نفسه وتحت ضغط هجرة السكان الريفيين إلى المدن هرباً من الفقر، فإن التوسع الحضري يستقطع حوالي ٠,٥٪ سنوياً من المساحة الزراعية المروية في العالم الثالث، وفي تقديرات أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن العالم الثالث سوف يفقد حوالي ثلثي مساحته القابلة للزراعة في منتصف القرن القادم، إذا استمر تدهور التربة بهذه السرعة^(٥١).

كل هذه المعطيات فتحت الطريق أمام نظرية جديدة في التنمية الزراعية وهي نظرية التنمية المتواصلة والتي عرفها تقرير «مستقبلنا المشترك» بأنها «التنمية التي تلبى إحتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية إحتياجاتهم»^(٥٢).

وبقراءة ما بين السطور، فإن هذه النظرية تمثل انقلاباً في فكر التنمية الزراعية، فكل من قبلها أعطى اهتماماً للاستثمار الزراعي كفاعل ديناميكي في

دولاب التنمية الزراعية، وافترض - ضمناً - أن التدهور في التربة يمكن تعويضه بمزيد من الاستثمارات (الأسمدة، تحسين وسائل الري والصرف،... إلخ)؛ ولكن هذه النظرية تضع حداً لكفاءة التعويض الرأسمالي، فالمزيد من الاستثمارات - وكما جاء في التقرير - قد لا يستطيع تعويض تدهور التربة عند الأوضاع الحرجة، فضلاً عن أن التنمية الزراعية الرأسمالية - ووفقاً لتقديرات التقرير - لن تقدر في المدى الطويل على موازنة الأثر السلبي لانكماش الرقعة المزروعة على الناتج الزراعي، وبالتالي فإن الأجيال القادمة سوف تجد نفسها في موقف صعب قد يأخذها - وتحت إملاء الاضطراب - إلى سياسات تقود إلى مزيد من التدهور في التربة الزراعية.

وهكذا... فإن وصف « المتواصلة » الذي لحق بهذه النظرية، لا يعنى مجرد الحركة التنموية في المدى الطويل، ولكنه يعنى - أيضاً - عدم الوصول إلى نقطة انحدارية يستحيل عندها الدفع بالتنمية الزراعية، ومن ثم... فإن النظرية ألفت الضوء على:

أ - أن التنمية الزراعية هي قضية غير قابلة للإرجاء أو التأجيل، كما أن الشق الأفقى منها ينبغي إعادة الاهتمام به.

ب- إن مكافحة الفقر في المناطق الريفية هو واحد من أهم أهداف التنمية الزراعية، باعتبار أن الفقر هو أحد أسباب تدمير البيئة، وبالتالي فإن مكافحته لا تعود مجرد خيار اجتماعي ولكنه خيار استراتيجي يرتبط - وعلى حد تعبير SACHS - بالمصير الإنساني كله (٥٣).

٣ / ٦ - الثورة الخضراء والتنمية

الزراعية الرأسمالية: ارتباط إيجابى أم سلبى!

تعلق بالثورة الخضراء والتي بشر بها البعض باعتبارها حلاً لوضع الركود النسبى فى التنمية الزراعية، كما استلهمتها إستراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية كركيزة للتنمية المستقلة، ولكن نتائج الثورة الخضراء أحبطت الآمال.. فلم تقض على الفقر، بل وساهمت فى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، إلا أن طرح التنمية الزراعية على رأس أولويات التنمية الاقتصادية بدءاً من الثمانينيات يستدعى مراجعة تحليلية للثورة الخضراء فى إطارها الاقتصادى والاجتماعى.

ففى عام ١٩٤٢ شرعت حكومة المكسيك بالاشتراك مع مؤسسة روكفلر الأمريكية فى تنفيذ برنامج للبحوث الزراعية من خلال المركز الدولى لتحسين الذرة والقمح بالمكسيك، وخلص الجهد العلمى المشترك إلى استنباط سلالات غزيرة الإنتاج من القمح والذرة، وكانت هذه السلالات هى موضوع الثورة الخضراء التى تفجرت فى عام ١٩٦٠، وفى العام نفسه إنضمت مؤسسة روكفلر إلى مؤسسة فورد لإنشاء معهد بحوث الأرز الدولى فى الفلبين، وعرف الأرز هو

الأخر سلاسل جديدة غزيرة الإنتاج.

لقد اتسمت هذه السلالات بقصر القامة والتي تمنحها القدرة على مقاومة الرياح والأمطار، كما أن سيقانها مستقيمة لا تنثني تحت ثقل الحمل الإضافي للسنابل، وهي في الوقت نفسه غير حساسة - نسبياً - للتغير في درجة الحرارة، إلا أن هذه السلالات تتطلب كمية كبيرة من الأسمدة، كما تتطلب تنظيمًا دقيقاً ومنضبطاً للري، ولأنها جاذبة للآفات الضارة فهي تقتضى نظاماً للمكافحة، وكذا.. فهي بطبيعتها مستهلكة للطاقة (المياه والأسمدة والميكنة)، كما أنها تشترط وجود مزارع لإكثار بذور التقاوى.

هذه الخلفية التكنيكية عن الثورة الخضراء تفصح عن ثلاث مداخلات:

١- إن هذه الثورة تمثل أحد أشكال التنمية الزراعية الرأسية، فالاختبارات التجريبية كانت تؤكد زيادة إنتاجي هكتار القمح وهكتار الذرة بحوالى ٣٠٪، ١٠٠٪ على التوالي.

٢- إن هذه الثورة في حاجة إلى تكلفة استثمارية عالية (تتمثل أساساً في نظم الري) وتكلفة تشغيل مرتفعة (تتمثل أساساً في الأسمدة)، وبالتقريب النسبي فإن معدل زيادة التكاليف يكاد يعادل معدل زيادة الإنتاجية.

٣- أن هذه الثورة هي جزء من منظومة تكنولوجية كلية، ومن ثم فهي ليست وصفة سحرية.

ولذلك كله، جاءت الإحصائيات لتقول إن ٣٨٪ فقط من مساحة الأراضي المزروعة قمحاً في العالم الثالث هي التي تغطيها السلالات غزيرة الإنتاج، في مقابل ٢٦٪ فقط لسلالات الأرز الغزيرة الإنتاج، كما أن إنتاجية هكتار هذه السلالات الأخيرة في جنوبي آسيا أدنى من مثيلتها في شرق وجنوب - شرق آسيا، وفي الوقت نفسه تفاوتت معدلات نمو الناتج الزراعي المتولد من الثورة الخضراء من بلد لآخر خلال الفترة ١٩٦٥ / ١٩٧٥ (٦٪ في تركيا، ٩٪ في كولومبيا، ٢,٢٪ في الهند، ٦٪ في المكسيك) (٥٤).

ودفعت هذه الملاحظات البعض إلى القول بأن الثورة الخضراء تزيد الأغنياء ثراءً وتزيد الفقراء فقراً، فالأغنياء هم الذين يملكون الأراضي المروية بنظام محكم، كما أن قدراتهم المالية تسمح لهم بتمويل فواتير تكلفة التشغيل المرتفعة في دورة إنتاج هذه السلالات، فوفقاً لتقديرات BROWN (٥٥)، فإن الإمكانيات المالية لصغار المزارعين في آسيا لا توفر لهم إلا حوالى ١٢٪ فقط من قيمة المدخلات الضرورية لهذه السلالات.

وفي حقيقة الأمر، فإن الثورة الخضراء استبعدت بالفعل صغار المزارعين من محيط فعاليتها، ولكنها في الوقت نفسه ساهمت في رفع معدل نمو الناتج الزراعي إلى حوالى ٣٪ في المتوسط العام لبدان العالم الثالث في الفترة

١٩٦٠/١٩٨٠، بدلاً من تدهوره إلى حوالي ١,٥٪، وبالتالي فلقد أنقذت بالفعل عدداً من بلدان العالم الثالث من تضاعف قيمة فاتورة وارداتها الزراعية، كما أنها تقدمت بالزراعة - في العالم الثالث - خطوة على طريق التعامل مع الحزم التكنولوجية المركبة، وبالمثل.. فإنها شككت في القانون الحديدي الذي حكم فكر التنمية الزراعية ومواده أن النشاط الزراعي يخضع بالحثم لمرحلة الغلة المتناقصة، فلقد أقامت علاقة طردية متجانسة بين رأس المال والناتج، وإن ظلت المشكلة المعلقة هي: دورها الغائب في مكافحة الفقر! . وهي المشكلة التي تقود بالضرورة إلى إعادة قراءة المفاهيم الموروثة للتنمية الزراعية الرأسية والأفقية.

سابعاً - التنمية الزراعية الرأسية والأفقية: قراءة في المفاهيم الموروثة:

إذا كانت التنمية الزراعية قد تصدرت أجندة أولويات التنمية الاقتصادية في ظل موجة حديثة يقودها عديد من الاقتصاديين والذين يعترفون صراحة بأنه قد تم التضحية بالتنمية الزراعية خلال عقود التنمية في العالم الثالث أو على حد تعبير PIVOT « لم يكن القطاع الزراعي في الدول النامية هو الطفل المدلل في سياسات التنمية، كما كان الحال في الدول المتقدمة، ففي الأخيرة كان هناك دعم المنتجين، بينما في الأولى ساد دعم المستهلكين » (٥٦).

إن المعالجات الحديثة لمفهوم التنمية الزراعية (الرأسية والأفقية) ليست مقطوعة الصلة بتراث التنمية ولكنها محاولة لتطوير هذا التراث استقراءً لأدوات تحليلية جديدة ومعايير قيمية مستجدة، وبالتالي فإن الضرورة المنهجية تقتضي إعادة قراءة التراث.

٧ / ١ - التنمية الزراعية الرأسية: لقد ارتبطت التنمية الزراعية الرأسية في تراث التنمية بزيادة إنتاجية الوحدة من الأرض عبر التكثيف الرأسمالي والتقدم التكنولوجي (٥٧)، بينما تراجع المؤشرات التقليدية:

معياري زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعي، لعدة أسباب، من بينها:
١- أن زيادة إنتاجية العمل الزراعي كانت قابلة للتحقق من خلال إعادة هيكلية العمل الزراعي (أى نقل حجم العمل الذي يعاني من البطالة المقنعة إلى خارج القطاع)، ولعل ذلك يفسر: لماذا لم يتطرق مؤسسو المدرسة الكلاسيكية للتنمية إلى الحديث في نظرياتهم ومدخلاتهم عن تنمية زراعية رأسية، على الرغم من زيادة إنتاجية العمل الزراعي بعد التخفيف من البطالة المقنعة الزراعية!! .

٢- أن فكر التنمية قد سلم بخضوع النشاط الزراعي لمرحلة الغلة المتناقصة، وبالتالي فإن الإنتاجية المتوسطة للعمل سوف تنزع بالضرورة إلى الانخفاض.

٣- إن الفكر النيوكلاسيكي الذي قبل بالتكثيف الرأسمالي الزراعي (أى زيادة نسبة رأس المال الزراعي / العمل الزراعي)، قد قبل - صراحة - بزيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعي، ولكنه - في الوقت نفسه - أخضع

العلاقة بين رأس المال الزراعي والناجى الزراعى لدالة طردية متناقصة، ليعاود تثبيت نسبة رأس المال / العمل عند المستوى الذى تتعادل فيه الإنتاجية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، وبالتالي لا يعود هناك مجال لزيادة الإنتاجية المتوسطة العمل، ولا يبقى بعد ذلك إلا زيادة إنتاجية الأرض من خلال زيادة رأس المال والعمل بالنسبة نفسها، أى بإعمال مفعول نماذج النمو المتوازن، وهى الفكرة التى طرحها MUET (٥٩).

٤ - إن بعض الدعاوى النظرية ربطت التنمية الزراعية الرأسية بمفاهيم عن التحديث تحمل فيها القوة الآلية بدلاً عن القوة العضلية مثل الدعاوى التى صاغها MOORE، و LEVY (٦٠)، وبالتالي فإن زيادة إنتاجية العمل الزراعى قد تصبح معياراً خادعاً فى ظل انخفاض حجم العمالة الزراعية.

ولقد اعتمد تراث التنمية التعبير الفيزيقي لا التعبير النقدي كأداة لقياس الزيادة فى إنتاجية الأرض كـمعيار للتنمية الزراعية الرأسية، فالمعيار يتحدد كمياً لا نقدياً، ولذلك فلقد اتسمت التنمية الزراعية الرأسية بثلاث خصائص:

- ١- إنها لا تقود إلى زيادة الأسعار الزراعية بمعدل يفوق المتوسط العام لمعدل التضخم.
- ٢- إنها تقبل بالتماثل بين معدل تغير أسعار المنتجات النهائية ومعدل تغير أسعار المكونات الرئيسية للتكاليف (٦١).
- ٣- أنها تعيد تدوير دورة توزيع الدخل لغير صالح الربح ولغير صالح الأجور وفى اتجاه منحاز لرأس المال.

التنمية الزراعية الأفقية فى تراث التنمية هى معادل التوسع فى استصلاح واستزراع أراضٍ جديدة، (أى الإضافة الكمية إلى مساحة الرقعة المزروعة)، ولقد سلم تراث التنمية بالتحليل الريكاردى لهذا التوسع الأفقى فى الأراضى الجديدة، فهى أراضٍ أقل خصوبة من الأراضى القديمة وبالتالي فإن التزوير المباشر لهذا التوسع يتمثل فى:

- ١- زيادة الناجى الزراعى الفيزيقي الكلى.
- ٢- انخفاض متوسط الإنتاجية الفيزيكية للأرض.
- ٣- ارتفاع الأسعار الزراعية وإعادة توزيع الدخل لصالح الربح.
- ٤- زيادة القيمة النقدية للإنتاجية المتوسطة للأرض.

وفى المحصلة، فإن التنمية الزراعية الأفقية ترتبط بحالة تضخمية مشروطة بتفوق معدل نمو الاسعار الزراعية على المتوسط العام للتضخم، أى تشترط إعادة تعديل معدل التبادل لصالح السلع الزراعية.

ولذلك فإن بعض الاقتصاديين مثل GITTINGER (٦٢) يرجحون دائماً

٧ / ٢ - التنمية الزراعية

الأفقية: مؤثرات التحليل
الريكاردى:

التنمية الزراعية الرأسية على التنمية الزراعية الأفقية، تخوفاً من موجة التضخم فى الأسعار الزراعية والتي تؤثر سلباً على سياسات التنمية برفع الأجور فى القطاع الصناعى، وكذا بانخفاض الطلب - نسبياً - على السلع والخدمات غير الزراعية، وبالمثل.. تخوفاً من زيادة الميل الحدى لتفضيل السيولة لدى الملاك الزراعيين فى ظل ارتفاع حصتهم من الدخل، بما يربك - وعلى حد تعبير MCCALLA^(٦٣) - العلاقات السوقية، ولا يساعد على استقرارها.

ولقد تزامنت الدعوة إلى ترجيح خيار التنمية الزراعية الرأسية فى مواجهة خيار التنمية الزراعية الأفقية مع دورة الركود التى عبرها الاقتصاد العالمى منذ نهاية السبعينيات والتي فسرها ROSTOW^(٦٤) باعتبارها دورة صاعدة تندفع بقوة ضغط ارتفاع اسعار المواد الأولية (بما فيها السلع الزراعية)، وبالتالي فإن الضرورة - من وجهة نظره - تلح على ضخ الاستثمارات فى قطاع المواد الأولية لخفض أسعارها، ولأن التنمية الزراعية الأفقية ترتبط بارتفاع الأسعار، فلقد استقر لدى بعض الاقتصاديين قناعة مبدئية بالتحفظ على التنمية الزراعية الأفقية انحيازاً للتنمية الزراعية الرأسية.

وفى الوقت نفسه، فإن عدداً من الاقتصاديين مثل CLATZMAN^(٦٥) أشار إلى القيود الفنية التى تواجه التنمية الأفقية وبالذات الندرة النسبية فى المياه والطاقة وتحت وطأة هذه القيود أشارت بعض تقديرات الفاو إلى أن أقصى تقدير لزيادة المساحة المزروعة فى منطقة مثل الشرق الأوسط لن يتجاوز حوالى ٥٣٪ من المساحة الحالية^(٦٦)، إلا أن هذا التوسع سوف يكون باهظ التكاليف إلى حد لا يطاق.

ولعلنا نضيف أن أحد الأسباب التى استبقت التنمية الزراعية الأفقية بعيداً عن دائرة الاهتمام، أن ميكانيزمات التنمية فى العالم الثالث هبطت بمعدل نمو الناتج الزراعى إلى مستوى مماثل - تقريباً - لمعدل نمو السكان، وكانت التنمية الزراعية الرأسية كفيلاً - وحدها - بتحقيق هذا المعدل.

إن وجهات النظر التى انحازت ضد التنمية الزراعية الأفقية لم تعط اهتماماً لاعتبارين:

١- أن الأراضى الجديدة يمكن أن تشهد تنمية زراعية رأسية، بحيث يمكن أن تكشف هذه الأراضى عن مركب تنموى مزدوج، فى ظل تطورات تكنولوجية تعمد إلى تحييد التربة نسبياً.

٢- أن التوسع فى الأراضى الجديدة يصاحبه ما يمكن وصفه بمضاعف التنمية الأفقية، وهذا المضاعف يمكن تقديره هكذا:

أ- بافتراض أن التوسع العمرانى الحضرى يستقطع سنوياً حوالى ٠,٧٪ من الأراضى القديمة، وبالتالي فإن ٧٪ من الأراضى القديمة سوف يتم

٧ / ٣- المفاضلة بين التنمية

الرأسية والتنمية الأفقية:

اعتبارات مستجدة:

استقطاعها خلال عشر سنوات .

ب- فإذا افترضنا أن هناك توسعاً أفقياً بنسبة ٠,٥٪ من المساحة المزروعة سنوياً، وأن هذا التوسع سوف يستقطب تجمعات سكانية جديدة ويحول بالتالي دون استقطاع الأراضي القديمة، فإن المساحة المزروعة سوف تزداد بالتالي بحوالي ١٠,٥٪ خلال عشر سنوات .

ج- ولكن بافتراض عدم وجود تنمية زراعية أفقية، فإن المساحة المزروعة سوف تتراجع إلى حوالي ٩٣٪ من الرقعة المبدئية خلال عشر سنوات .

د- وهكذا فإن التنمية الزراعية الأفقية لم تضيف فقط حوالي ٥٪ إلى المساحة المزروعة، ولكنها أضافت عملياً حوالي ١٣٪ ($\frac{10.5 - 93}{93} = 13\%$)

وبالتالي فإن مضاعف التنمية الزراعية الأفقية يقترب من حوالي ٢,٦

($\frac{13}{5} = 2.6$) هذا المضاعف يخصم بالتالي من التكلفة المحاسبية للتوسع الأفقي

ويدفع بتكلفتها الاقتصادية إلى مستوى أقل، حيث يمكن ببساطة تقدير الأخيرة هكذا:

$$\frac{\text{التكلفة المحاسبية للتوسع الأفقي}}{\text{مضاعف التنمية الأفقية}} = \text{التكلفة الاقتصادية للتوسع الأفقي}$$

مضاعف التنمية الأفقية يحرض على التوسع في الأراضي الجديدة، ولكن المخاطر الخاصة بإثارة موجات التضخم وإعادة توزيع الدخل الزراعي لصالح الربيع تظل قائمة باحتمالاتها، فضلاً عن أن النتائج السلبية للتنمية الزراعية والتي تمخضت عنها عقود التنمية تبقى حاضرة بظلالها، وكرد فعل برزت في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات اتجاهات حديثة تسعى إلى إعادة تشكيل مفهوم التنمية الزراعية ومعاييرها عبر نظريات ورؤى تحليلية جديدة .

النظريات الجديدة والتي احتلت موقعها منذ بداية التسعينيات وارتبطت بأسماء مثل BARRO, ROMER, LUCAS وآخرون، اهتمت كثيراً - وكافتحية أداء - بزيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي مع خفض معدل زيادة الأسعار الزراعية كميّار أساسي للتنمية الزراعية .

أهمية زيادة الإنتاجية الحقيقية للعمل الزراعي كميّار أساسي لتنمية الزراعة الرأسية، تعود بأسبابها إلى :

١- أن رفع مستوى الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي يسمح باستيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية دون التضحية بنسبة الربح / رأس المال عند مستوى التوازن، فعند مستوى التوازن (الأجر = قيمة الإنتاجية الحدية للعمل) تبلغ نسبة الربح / رأس المال أقصاها، ولكن في دورة النشاط

ثامناً- التنمية الزراعية: قراءة في النظريات الحديثة:

١ / ٨- الإنتاجية المتوسطة للعمل
الزراعي: معيار الارتكاز:

الزراعى فإن فائض العمل (الأجر > قيمة الإنتاجية الحدية) قد يلتهم جزءاً من الأرباح، ومن ثم فإن زيادة إنتاجية العمل قد تساعد على استيعاب مزيد من العمالة الزراعية فى وضع توازنى لا يؤثر سلباً على معدل أرباحية رأس المال الزراعى .

٢- أن زيادة معدلات الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى بمعدلات بطيئة يقود سريعاً إلى وصول الإنتاجية الحدية لرأس المال الزراعى إلى مستوى التوازن (= سعر الفائدة) ، أى إن تباطؤ معدلات نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل يقود فى مراحل تالية إلى تباطؤ معدلات نمو التكثيف الرأسمالى، وبالتالي تتقلص إمكانية استيعاب مزيد من العمالة الزراعية، باعتبار أن التراكم الرأسمالى فى القطاع الزراعى ليس بالضرورة تراكمًا إحتلالياً للعمل .

٣- أن تدهور التربة يقود بالضرورة إلى رفع معامل رأس المال الزراعى لتعويض استنزاف الخصوبة، وبالمثل فإن التنمية الزراعية الأفقية تقود هى الأخرى لرفع المعامل، وبالتالي فإن زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى تبدو أداة فعالة للمهبوط بالمعامل بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إلى القطاع الزراعى، خاصة أن تحليلات LITON^(٦٧) والتي تفترض أفضلية الزراعة للاستثمار مقارنة بالصناعة، بدعوى أن معامل رأس المال الزراعى أقل من معامل رأس المال الصناعى ليست دعوى صحيحة على إطلاقها احتكاماً إلى زمن دورة التشغيل، فدورة التشغيل الصناعى أقصر من دورة التشغيل الزراعى، وبالتالي فإن التراكمات المولدة للأرباح فى القطاع الصناعى سوف تتجاوز نظيرتها فى القطاع الزراعى، ومن ثم فإن الهدف ليس مجرد استبقاء معامل رأس المال الزراعى عند مستوى أقل من معامل رأس المال الصناعى، ولكن الحفاظ على فارق محسوس بينهما .

٤- أن العمالة فى المزارع فى الصغيرة تتفوق نسبياً على العمالة فى المزارع الكبيرة، وبالتالي فإن زيادة إنتاجية العمل قد تقود إلى معدلات نمو فى المزارع الصغيرة تتجاوز معدلات النمو فى المزارع الكبيرة، وهى ديناميكية قد تثمر فى مداها آليات لمكافحة الفقر .

٥- أن الزراعة الحديثة تفترض وجود شبكة من الخدمات العلمية والفنية، وهذه الشبكة تضم علماء وباحثين وفنيين وإرشاديين... إلخ، وهؤلاء بدورهم يمثلون بجانب العمالة الزراعية المباشرة ما يطلق عليه MOUNER^(٦٨) مسمى كتلة العمل، وبمقدار زيادة إنتاجية هذه الكتلة، بمقدار الحكم على كفاءة إدارة عملية التنمية الزراعية، وفى السياق.. فلقد أوصى MOUNIER بضرورة زيادة إنتاجية العمل الزراعى المباشر بمعدل ٧,٢٪ سنوياً .

المعدل الذى اقترحه MOUNIER لزيادة إنتاجية العمل الزراعى (٢,٧٪) يمكن التدليل عليه باعتباره أدنى معدل مرغوب لنمو هذه الإنتاجية وفقاً للنسق التحليلى التالى:

١- إن معدل نمو التكتيف الرأسمالى أكبر من الصفر، وبالتالي فإن معدل نمو رأس المال الزراعى أكبر من معدل نمو العمالة الزراعية.

٢- إن معدل نمو قوة عرض العمل الزراعى أكبر من معدل نمو العمالة الفعلية، لأسباب تعزى مباشرة إلى ظاهرة البطالة المقنعة والبطالة الجزئية فى القطاع الزراعى.

٣- إن معدل نمو السكان فى المناطق الريفية - ومع استثناء ظاهرة الفقر - يقترب من حوالى ٣٪، أى إن السكان يتضاعفون كل ٢٥ عاماً تقريباً.

٤- وفى ظل الفقر المدقع، فإن الأباء يدفعون بأبنائهم إلى سوق العمل عند سن السابعة، وبافتراض أن المرأة فى حالة بطالة إرادية، فإن معدل نمو عرض العمل سوف يرتفع إلى حوالى ٥,٧٪.

٥- إلا أنه فى حالة احترام الشروط الاجتماعية للعمل (أى القبول بسن ١٥ عاماً كحد اجتماعى أدنى للدخول إلى سوق العمل)، فإن معدل نمو قوة عرض العمل الزراعى سوف يقترب من حوالى ٢,٧٪ (بافتراض أن المرأة فى حالة بطالة إرادية).

٦- وبالتالي فإن نسبة ٢,٧٪ هى أدنى نسبة مقبولة لمعدل نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى، لأنها النسبة التى تؤمن الشروط التالية:

أ- الارتفاع بمعدل نمو الناتج الزراعى - وفى حالة التشغيل الكامل - إلى حوالى ٥,٤٪، وهو معدل يقارب معدل نمو عرض العمل فى حالة الفقر المدقع والإخلال بالشروط الاجتماعية.

ب- استبقاء حد أدنى لمعدل نمو الناتج الزراعى يعادل تقريباً ٣,٧٪ (فى حالة التشغيل غير الكامل وزيادة العمالة بالنسبة الفعلية ١٪)، وهذا المعدل يعادل تقريباً متوسط معدل نمو رأس المال الزراعى فى العالم الثالث كما قدرته بعض الدراسات (٦٩)، وبالتالي لا تتراجع الإنتاجية المتوسطة لرأس المال.

ج- وكلا المعدلان يتجاوز معدل نمو السكان الريفيين، بما يؤمن معدلاً موجباً لنمو متوسط الدخل الفردى الحقيقى فى المناطق الريفية.

٨ / ٢ - السيطرة على تكنولوجيا العمليات: الأبعاد الجديدة LUCAS, BARRD, ROMER، والذى لم يرهناوا هذه الزيادة - فقط - للتنمية الزراعية الرأسية كدالة للتكتيف الرأسمالى ولكن أيضاً كدالة لمدى قدرة العمل على السيطرة على تكنولوجيا العمليات الزراعية، فى ظل افتراض مسبق بأن الزراعة الحديثة والأفقية:

تعتمد على حزم تكنولوجية مركبة لا تقبل بأى خلل فى أجددة العمليات .
وفيما يتعلق بـ LUCAS^(٧٠)، فإنه يفترض أن رأس المال البشرى ممثلاً فى الدورات التدريبية والرعاية الاجتماعية سوف يثمر فى مدها زيادة إنتاجية العمل، والأخيرة بدورها سوف تساهم فى تراكم رأس المال البشرى من خلال الخبرات الميدانية التى سوف يكتسبها العمل بالاحتكاك المباشر بتكنولوجيا العمليات .

وعلى المنوال نفسه يأتى ROMER^(٧١) والذى يحل المعرفة بديلاً لرأس المال البشرى كآلية لزيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل من خلال التعامل الإيجابى مع تكنولوجيا العمليات، والمعرفة لدى ROMER تتأسس على ثلاث مقدمات :

١- تطوير التكنولوجيا الزراعية البيولوجية .

٢- إحكام تشغيل نظم الري الحديثة .

٣- وعى العمال بأهمية الالتزام بالمعايير المقننة للمعاملات الفنية .

ويؤكد ROMER من جانبه، أن الخبرة الميدانية الإيجابية للعمال فى السيطرة على تكنولوجيا العمليات وتفاعلهم مع مردودها فى زيادة الإنتاجية، سوف يدفع بهم إلى إبداء ملاحظات فنية تساعد - بدورها - على تطوير المعرفة، وهى الفرضية التى تبناها - فيما بعد ZAIMAN وهو يقول «إن خبرات العمل الميدانية هى أحد مصادر التقدم التكنولوجى»^(٧٢) .

أما BARRD^(٧٣) فلقد رهن زيادة إنتاجية العمل وسيطرته على تكنولوجيا العمليات بالاتفاق على البيئة الأساسية، وهو بذلك يقترح وإلى حد ما من مداخله الرعاية الاجتماعية للعمال من ناحية، كما يقترح - أيضاً - من مداخله الشروط الأساسية لإدارة العمل بهدف السيطرة على تكنولوجيا العمليات من ناحية أخرى، فعلى حد تعبيره «كيف يمكن أن نطلب من العمال إحكام تشغيل نظام الري، إذا كان التيار الكهربائى ينقطع بانتظام ١١»، وفى خط مواز، فإن BARRD يراهن على ميكانيزم التغذية الاسترجاعية، فالإنتاجية المتوسطة المتزايدة للعمال من خلال سيطرتهم على تكنولوجيا العمليات، سوف تدفع بهم إلى صيانة البنية الأساسية، بل وإلى التطوع - أحياناً - إلى العمل فى الأشغال الريفية العامة لتطوير هذه البنية .

إن ميكانيزم التغذية الاسترجاعية الذى تبناه الثلاثة بين الإنتاجية المتوسطة للعمل من ناحية، ورأس المال البشرى والمعرفة والبنية الأساسية من ناحية أخرى، تدفع بالنشاط الزراعى إلى الخروج من القانون الحديدى للغلة المتناقصة وتمهد له الطريق للدخول إلى مرحلة الغلة المتزايدة، وهى المرحلة التى يعتمد عليها KRUGMAN^(٧٤) كآلية للخروج من مأزق التنمية الزراعية وتأمين نمو إنتاجية العمل الزراعية وتأمين نمو إنتاجية العمل الزراعى بمعدل ثابت .

وفى ضوء هذه التحليلات، فإن زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى، لا تعنى فقط زيادة حجم ما ينتجه، ولكنها أيضا تعنى خفض حجم ما يستهلكه من مستلزمات إنتاجية دون أن يؤثر ذلك على مستوى الإنتاج، وبالتالي ترتبط زيادة إنتاجية العمل بخفض متوسط التكاليف والحيلولة دون نمو الأسعار الزراعية بأعلى من المتوسط العام لمعدل التضخم.

وكذا فى ضوء هذه التحليلات، فإن التنمية الزراعية الرأسية تكتسب ثلاثة أبعاد جديدة:

١- إنه بإحكام سيطرة العمل على تكنولوجيا العمليات، فإن الأصناف الجديدة التى تتسم بقصر زمن دورة الإنتاج، وبالتالي زيادة الرقعة المحصولية، تتحول إلى مركز حركة فى التنمية الرأسية (٧٥).

٢- إن زيادة الإنتاجية الفيزيقية لوحدة المساحة المزروعة، لا تعد معياراً كافياً للتنمية الزراعية الرأسية، فقد تتحقق الزيادة بتكثيف مفرط فى استخدام الطاقة والمياه تختل معه سيطرة العمل على تكنولوجيا العمليات.

٣- إن التعبير النقدى عن زيادة الإنتاجية كمعيار للتنمية الزراعية الرأسية، يصبح مقبولاً طالما أن الزيادات النقدية المحققة تتدفق عبر أسواق جديدة للصادرات، أى إن فتح أسواق جديدة يفصح عن شكل محدث للتنمية الزراعية الرأسية.

وفيما يتعلق بالتنمية الزراعية الأفقية - وفى ضوء هذه التحليلات - فإنها لاتعود مقيدة - فنياً - بموارد المياه والطاقة فحسب، ولكنها تصبح مشروطة - كذا - بقدرتها على تحقيق التنمية الرأسية فوق أراضيها الجديدة، فالتنمية الزراعية الأفقية ينبغى أن يرافقها: زيادة إنتاجية العمل، زراعة أصناف جديدة، فتح أبواب التصدير، القدرة على استيعاب مزيد من العمالة الزراعية حتى يتعادل معدل التوظيف مع معدل نمو عرض العمل الزراعى (= ٧٢, ٢٪)، وإلا فإنها تترك السوق المحلى وتحمل ميزانية الدولة باعتمادات إضافية لدعم المنتجين، وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن التنمية الزراعية الأفقية لا تستكمل شروطها إلا بنجاحها كقطب جذب لتجمعات عمرانية جديدة إعمالاً لمفعول المضاعف.

التحليل السابق لا تكتمل أبعاده إلا بالاقتراب من قضية مكافحة الفقر فى المناطق الريفية، فمكافحة الفقر هو من أهم أهداف التنمية الزراعية، ومن حوله صاغ LOPP^(٧٦) نظريته حول تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر السكان، وهى النظرية التى تولدت إرهاباتها فى كتابات MILLOR^(٧٧)، ثم أضاف إليها TRABOLD^(٧٨)، وجوهر النظرية يكمن فى أنه دون تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر الفئات الاجتماعية فى الريف، فإن التنمية الزراعية الرأسية لن يمكن

تاسعاً- إستراتيجية تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر الفئات: تحصين التنمية الزراعية:

تحسينها وسوف تنهار تماماً لأن معدلات النمو في المزارع الصغيرة سوف تتراجع إذا عجزت هذه المزارع عن السيطرة على تكنولوجيا العمليات، أو أعوزتها القدرة المالية على تمويل تكاليف التشغيل، وفي الوقت نفسه فإن بقاء الفقراء على حالهم دون مشاركتهم في عائد التنمية، سوف يضعف من فرصة السيطرة على تكنولوجيا العمليات ولو بالقصد العمدي، كلما جاء في القصة التي رواها ECHOLM^(٧٩) عن تجربته في أثيوبيا، عندما تعمد العمال المعدمون زراعة الشجيرات مقلوبة في أحد برامج مكافحة التعرية، لأنهم كانوا يعلمون أن الفوائد سوف تعود على الأثرياء فقط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تنمية القدرة الإنتاجية للعمال المعدمين ومكافحة الفقر في أوساطهم هو شرط ضروري للتنمية الزراعية الأفقية، لأن الأراضي الجديدة تعتمد غالباً على هؤلاء العمال.

في السياق، فلقد ذهب TRABOLD إلى القول بأن مكافحة الفقر يقتضى قيام الدولة بدورها في تعميم البنية الأساسية الحديثة للزراعة (وبالذات نظم الري) بحيث لا تكون مزايا هذه البنية حكراً على كبار المزارعين.

ويتمدد دور الدولة لدى LINDBECK^(٨٠) إلى التدخل لتصحيح الخلل في سوق العمل الزراعي في بلدان العالم الثالث، حيث لا توجد نقابات فعالة للعمال الزراعيين أو تعاقدات أو تأمينات اجتماعية أو حد أدنى اجتماعي للأجر أو إجازات مدفوعة الأجر، وفي غياب ذلك كله فليس هناك ضمان ضد الفقر. ويخطو BASLE^(٨١) خطوة أوسع على الطريق، فيعتبر أن مكافحة الفقر هو جزء لا يتجزأ من منظومة حماية البيئة، وبالتالي فهو يطالب بفرض ضريبة على الفئات الاجتماعية الريفية التي يتجاوز متوسط دخلها الفردى المتوسط العام للدخل في المناطق الريفية، على أن توظف هذه الضريبة لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية للفقراء، ويعتبر أن هذه الضريبة هي القرين المكافئ للضرائب المفروضة لحماية البيئة.

في الاتجاه نفسه، تأتي اقتراحات أخرى يقودها دعاة الإصلاح الاقتصادي مثل HUGON^(٨٢) والذي يشدد على ضرورة تسعير المياه باعتبارها المورد الأكثر ندرة في التنمية الزراعية الرأسمية والأفقية، على أن يكون التسعير وفقاً لشرائح متدرجة، وبالتالي فإن تكلفة المياه في المزارع الكبيرة سوف تكون أكبر منها في المزارع الصغيرة، وجزء من إيرادات حصيلة المياه يمكن استقطاعها لتمويل برامج مكافحة الفقر في الريف.

كما تتوالى اقتراحات أخرى مثل بناء تنظيمات تعاونية حرة على مستوى المناطق المحلية لصغار المزارعين، على أن تدار هذه التنظيمات بمنطق السوق وإدارة محترفة لا توفر - فقط - لهؤلاء المزارعين مستلزمات الإنتاج، ولكنها

٩ / ١ - التنمية الزراعية

ومكافحة الفقر:

دور الدولة:

٩ / ٢ التنمية الزراعية ومكافحة

الفقر: رؤى الإصلاح

الاقتصادي:

توفر لهم - أيضا - الاستشارات الفنية لإحكام السيطرة على تكنولوجيا العمليات، على أن تقوم هذه التنظيمات بنفسها أو من خلال تعاقدات طويلة الأجل مع وكالات تسويقية بتأمين صغار المزارعين ضد التقلبات السوقية وبتقليص احتمالات المخاطرة ومضاعفاتها إلى أدنى حد ممكن، وعلى حد تعبير RICHET «فإن السوق المعاصر يشدد على ضرورة رسملة المخاطرة ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ من حسابات التشغيل، وفي غياب رسملة المخاطرة فإن الوحدات الإنتاجية الصغيرة تتردد في مبادرة القرار وقد تنسحب - بشكل أو بآخر - من السوق» (٨٣).

وفي خلفية الرؤى تبرز ثنائية السوق والتنمية في إطار آليات الإصلاح الاقتصادي، والتي تقود بدورها إلى مداخلة السوق المؤسسي كما يعبر عنها علماء مثل FAVEREAU (٨٤)، وهذه المداخلة تؤكد على أن الإصلاح الاقتصادي لا يحتكم في مرجعيته إلى مقولات السوق النيوكلاسيكي، فهي مجرد فروض نظرية لا تصمد كثيراً في الواقع العملي، فهذا الواقع أكثر التصاقاً بقوى التأثير التي تمارسها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في ظل قوانين وتشريعات لا تصادر حرية حركتها، ومن ثم فإن السوق المؤسسي يلتزم - في قضية التنمية - موقفاً وسطاً بين توجهات السوق النيوكلاسيكي وتوجهات التخطيط الموجه، فالأول يقبل - وبصرامة - نتائج المنافسة ومن بينها انسحاب وحدات إنتاجية من دورة النشاط، بينما الثاني يعطل آليات المنافسة وينحاز بسياسات الدعم إلى حماية كل الوحدات الإنتاجية، بغض النظر عن كفاءتها الإنتاجية، وفي موقف وسطى يأتي السوق المؤسسي ليقبل بإعمال آليات المنافسة للكشف عن كفاءة أداء الوحدات الإنتاجية، ثم يعمد إلى التدخل من خلال المؤسسات والمنظمات غير الحكومية لتصحيح أوضاع الوحدات الأقل كفاءة، حتى لا يتسارع إيقاع الانسحاب من دورة النشاط بمعدلات تؤثر سلباً على القاعدة الإنتاجية للتنمية، وحتى - كذا - لا تتمتع بمظلة الحماية وحدات إنتاجية عاجزة عن رفع مستوى كفاءتها، بما يمثل إهداراً للموارد التنموية.

١- إن زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل بمعدل ثابت بفعل السيطرة على تكنولوجيا العمليات الزراعية تتقاطع مع سوق العمل الزراعي عند أحد احتمالين، أحدهما هو استيعاب كل قوة عرض العمل في القطاع الزراعي عند مستوى الأجر السائد مع زيادته سنوياً بنسبة ٧,٢٪، والآخر هو الحفاظ على معدل التوظيف الحالي مع زيادة الأجر بحوالي ٤٪ سنوياً، وفي كلا الاحتمالين فإن الأجر يسلك كدالة للإنتاجية المتوسطة.

٢- أن تعميم البنية الأساسية للزراعة الحديثة سوف يستدعي برامج للأشغال الريفية، وفي هذه الحالة فإن استخدام تكنيك التشغيل المكثف للعمل قد

يساعد على توظيف بعض العمالة الريفية، ويمكن تمويل هذه البرامج بسندات تنمية تمتص جزءاً من السيولة النقدية لدى كبار المزارعين.

٣- تصميم برامج «تدريب تحويلي» لإعداد حرفيين مؤهلين من الريفيين، فالزراعة الحديثة التي تمثل نقطة الارتكاز التكنيكي للتنمية الزراعية الرأسية والأفقية، تقتضى وجود قاعدة حرفية لأعمال الصيانة كجزء من كتلة العمل الزراعي.

٤- إن بعض الدول تعيد رسملة التزاماتها الاجتماعية من خلال توزيع الأراضي الجديدة وبمساحات صغيرة نسبياً على الشباب، وهذه المساحات يتم زراعتها بواسطة العمالة المعدومة، وبالتالي فإن نجاح التجربة أو فشلها يبقى رهناً بكفاءة أداء هذه العمالة، ولن يأتى الأداء كفتناً طالما ظلت هذه العمالة غير مستقرة وتعانى من إحباطات الفقر، ومن ثم.. فإن تطوير بعض أشكال التعاقدات المؤسسية بينها وبين أصحاب هذه الأراضي بحيث تحصل على نسبة ما من الزيادة فى الإنتاج، قد يبدو حلاً مواتياً للتنمية الزراعية الأفقية.

٥- إن التقديرات التي حملتها النظريات الحديثة للتنمية الزراعية افترضت سلفاً أن المرأة فى حالة بطالة إرادية، وبالتالي فإن برامج التنمية الريفية كلما اتجهت إلى تنمية القدرات الإنتاجية للمرأة، ثم توظيف هذه القدرات فى مشروعات حاضنة، كلما إضافة مصادر جديدة إلى دخول الأسر الريفية، ولعل هذا يفسر التوصية التي شددت عليها منظمة «الفاو» منذ أوائل التسعينيات بضرورة أن يأخذ التخطيط للمشروعات الزراعية فى اعتباره مشاركة المرأة وإمكاناتها^(٨٥).

٦- إن رفع كفاءة أداء الأجهزة الإرشادية هو ضرورة ملحة، ليس - فقط - لأن العاملين بها هم جزء من كتلة العمل الزراعي، ولكن - كذا - لأن هذه الأجهزة هى الجهة المتاحة للتعامل مع صغار المزارعين وإمدادهم بخبرات السيطرة على تكنولوجيا العمليات بتكلفة محتملة إن لم تكن رمزية.

يمكن إيجاز الخطوط العريضة للقراءة المرجعية والتحليلية والتي حاولت تتبع التطور التاريخي لمفهوم التنمية الزراعية عبر النظريات المختلفة والعقود المتعاقبة، على النحو التالى:

١- عمدت المدرسة الكلاسيكية للتنمية إلى توظيف القطاع الزراعي كمولد للفائض، والذي بدوره يتم التعامل معه كعنصر ارتكاز للتنمية الاقتصادية، إلا أن المدرسة لم تعط اهتماماً مباشراً للتنمية الزراعية الرأسية، وإن كانت سلمت ضمناً بالتنمية الزراعية الأفقية تحت ضغط النمو السكاني.

٢- اهتمت نظرية النمو غير المتوازن بالتنمية الزراعية الرأسية وربطتها بثلاثة شروط: التكتيف الرأسمالى، وخفض عدد العمال الزراعيين، والحركة فى

عاشراً - خاتمة: ملخص القراءة: وتعريف مقترح للتنمية الزراعية

إطار علاقات السوق فى ظل انحياز معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية، وهى شروط تذهب - معيارياً - فى اتجاه زيادة إنتاجية الأرض، إلا أن النظرية تعاملت مع التنمية الزراعية الرأسية كدالة للتنمية الصناعية عبر فترة حضارة زمنية.

٣- أن نماذج النمو المتوازن لم تسرد فى أدبيات فقرات مستقلة عن التنمية الزراعية، ولكن آليات النماذج التى استلهمتها عديد من تجارب التنمية الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث قد قادت إلى نتائج سلبية على مستوى التنمية الزراعية، فالفروض التى صاغتها النماذج أثمرت فى التطبيق العملى زيادة الناتج الزراعى بمعدل يقارب معدل النمو السكانى، ولم يزداد متوسط الدخل الفردى للسكان الزراعيين إلا بحوالى نصف المعدل المقرر لزيادة متوسط الدخل الفردى على المستوى القومى.

٤- إن إستراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية قد تناولت التنمية الزراعية عبر زوايا مغايرة للمفهوم، تتمثل فى:

أ - التأكيد على التكثيف الرأسمالى وبصفة خاصة فى مجالات التكنولوجيا البيولوجية.

ب- نفى شرط خفض عدد العمال الزراعيين كشرط مسبق للتنمية الزراعية الرأسية.

ج- اعتماد الجهد التطوعى للسكان الريفيين من ناحية، ورفع مستوى معيشتهم من ناحية أخرى، كأحد أشكال الاستثمار الزراعى غير المباشر والذى - بدوره - قد يسفر عن نتائج إيجابية فى مجال التنمية الزراعية.

٥- إن التنمية الزراعية قد انزلت إلى أزماتها فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حيث ازدادت نسبة الفقر بين السكان الريفيين، بينما تضاعفت أرقام العجز فى الموازين التجارية الزراعية لبلدان العالم الثالث، ومع احتداد ظاهرة الفقر التى صاحبها موجات من الانفجار السكانى فى المناطق الريفية، سادت سلوكيات الاستغلال الجائر للتربة الزراعية والتى هددت المعطيات البيئية للأجيال القادمة وهكذا برزت نظرية التنمية المتواصلة للحفاظ على التربة كأصل إنتاجى - بيعى غير قابل للتعبؤ، وبالتالى لم تعد التنمية الزراعية الرأسية بديلاً مقبولاً لمزيد من استقطاع الأراضى الزراعية بعيداً عن دورة النشاط الزراعى.

٦- إن الثورة الخضراء لعبت دوراً إيجابياً فى مجال التنمية الزراعية الرأسية، حيث ساهمت فى زيادة إنتاجية الهكتار من القمح والذرة والأرز، ولكن الإطار الاقتصادى - الاجتماعى لهذه الثورة حال دون استفادة صغار المزارعين من مزاياها، فهى تتطلب استثمارات كبيرة وتكلفة تشغيل مرتفعة

- ورقابة فنية محكمة وخطوط إمداد منتظمة من التقاوى المحسنة .. إلخ، وكلها متطلبات لا يقدر عليها المزارع الصغير.
- ٧- إن تراث التنمية قد أخضع التنمية الزراعية الرأسية لمعيار زيادة الإنتاجية الفيزيقية لوحدة الأرض ترادفاً مع التكثيف الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، بينما لم يول اهتماماً رئيسياً لمعيار زيادة إنتاجية العمل، وعلى الجانب الآخر.. فلقد رادف تراث التنمية بين التمدد الكمي للرقعة المزروعة والتنمية الزراعية الأفقية.
- ٨- ظل بعض الاقتصاديين يرجحون التنمية الزراعية الرأسية في مقابل التنمية الزراعية الأفقية، تخوفاً من الآثار التضخمية للأخيرة في ضوء مداخلة التحليل الريكاردي من ناحية، وتحوطاً للقيود الفنية التي تتعلق بالندرة النسبية للمياه والطاقة من ناحية أخرى.
- ٩- إن التنمية الزراعية الأفقية تستعيد أهميتها من خلال المزاجية بينها وبين التنمية الزراعية الرأسية في مركب تنموي واحد، فضلاً عن أن الأهمية تتأكد من خلال مضاعف التنمية الأفقية.
- ١٠- إن النظريات الحديثة ومنذ التسعينيات أعادت تعديل المؤشرات المعيارية للتنمية الزراعية، بمنح أولوية لزيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي كمعيار ارتكاز بمعدل لا يقل عن ٢,٧٪ سنوياً.
- ١١- إن زيادة إنتاجية العمل الزراعي لا ترتبط فقط - في النظريات الحديثة - بالتكثيف الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، ولكنها ترتبط أيضاً بالسيطرة على تكنولوجيا العمليات الزراعية وتحرير النشاط الزراعي من أسار القانون الحديدي للغلة المتناقصة، وعندئذ تبرز أهمية رفع كفاءة كتلة العمل (الباحثين، الفنيين، الأجهزة الإرشادية .. إلخ).
- ١٢- إن السيطرة على تكنولوجيا العمليات تعنى ارتفاع نسبة الناتج / مستلزمات الإنتاج وبالتالي خفض متوسط التكاليف الزراعية والحيلولة دون ارتفاع الأسعار الزراعية بمعدل يفوق المتوسط العام لمعدل التضخم.
- ١٣- إن فتح أسواق جديدة للتصدير - وفي ضوء النظريات الحديثة - هو أحد أشكال التنمية الزراعية الرأسية.
- ١٤- إن التنمية الزراعية الأفقية - وفي ضوء النظريات الحديثة - تبدو مشروطة بقدرتها على تحقيق التنمية الزراعية الرأسية في الأراضي الجديدة، ومن ثم فهي مدعوة إلى زيادة إنتاجية العمل وزراعة أصناف جديدة وفتح أبواب التصدير. إلخ، كما أنها لا تستكمل شروطها إلا باستقطابها لتجمعات عمرانية جديدة.
- ١٥- إن مكافحة الفقر في المناطق الريفية هو أحد أهم أهداف التنمية الزراعية،

ومن ثم .. فإن إستراتيجية تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر الفئات تمثل إحدى ضمانات تحصيل التنمية الزراعية الرسية والأفقية، ودونها قد يتعثر أداء المزارع اصغيرة بما ينعكس سلبا على مجمل نتائج التنمية الزراعية، ودونها - أيضا - قد تتحول العمالة الزراعية المعدمة ولو بالقصد العمدى إلى حجر عثرة على طريق السيطرة على تكنولوجيا العمليات.

١٦- إن دور الدولة وفى ظل التطورات المستجدة للتنمية الزراعية الراسية والأفقية يتمثل فى اضطلاعها بمهمة تعميم البنية الأساسية للزرعة الحديثة (وبالذات نظم الري) حتى لا يحتكر كبار المزارعين مزايا التطور، كما أن دورها ينسحب إلى تصحيح الخلل فى سوق العمل الزراعى حتى تتمتع العمالة الزراعية ببعض الحقوق الاجتماعية التى تتمتع بها العمالة فى قطاعات أخرى.

١٧- إن الإصلاح الاقتصادى يفرض نوعاً من إجراءات التكيف فى سياسات التنمية الزراعية، مثل تسعير المياه وبناء تنظيمات تعاونية حرة واحترام قواعد السوق المؤسسى لتصحيح أوضاع الوحدات الإنتاجية الزراعية الأقل كفاءة.

١٨- إن التنمية الزراعية الراسية الأفقية فى إطارها المحدث تتصل بزوايا منفرجة مع أنشطة تكميلية مثل تصميم برامج «تدريب تحويلى» لإعداد حرفيين مؤهلين من الريفيين، والتوسع فى برامج الأشغال الريفية المكثفة للعمل، ونشر برامج تأهيل المرأة الريفية وكل هذه الخطوط العريضة ملخص القراءة تبرر طرح التعريف التالى للتنمية الزراعية:

التنمية الزراعية هى عملية لإدارة معدلات النمو فى القطاع الزراعى بهدف الدخول بالقطاع الزراعى إلى مرحلة التقدم الزراعى من خلال زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى للسكان الزراعيين بمعدلات تسمح بتجاوز قيمته للمتوسط العالى، عبر آليات تنزع إلى:

١- زيادة الناتج الزراعى الحقيقى بمعدل يفوق معدل نمو السكان.
٢- زيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعى بمعدل لا يقل عن ٢٧٪، دون اللجوء إلى سياسات تحكيمية لحفض حجم العمالة الزراعية ونقلها إلى خارج القطاع.

٣- إخضاع النشاط الزراعى لمنظومة تكنولوجية متكاملة ترجح فيها الأهمية النسبية للتكنولوجيا البيولوجية وللسيطرة على تكنولوجيا العمليات وللتراكم الرأسمالى، مع تطوير وتعبئة جهد كتلة العمل (الباحثون والإرشاديون والفنيون و..... إلخ).

- ٤- مكافحة الفقر بين أوساط أضعف الفئات الاجتماعية الزراعية من خلال تطوير قدراتهم الإنتاجية، وتوفير مظلة للضمانات الاجتماعية للعمالة الزراعية، وتعميم البيئة الأساسية الحديثة بحيث لا يستأثر بها كبار المزارعين.
- ٥- الحيلولة دون تدهور التربة الزراعية أو استقطاع جزء منها خارج دورة النشاط الزراعي، وإضافة أراضٍ جديدة إلى الرقعة المزروعة وفقاً لمقتضى الموائم المتاحة.
- ٦- ربط النشاط الزراعي بعلاقات السوق مع الحفاظ على هامش محدود نسبياً لتقلبات معدل التبادل أو لغير صالح السلع الزراعية من ناحية، وفتح أسواق جديدة من ناحية أخرى.

قائمة المراجع
حسب استشهادات
الإحالة

- (1) OPLER, M., The Progress of Underdeveloped Areas, University of Chicago Press, Chicago 1952.
- (2) BAÏTEN, T., Communities and Their Development: An Introductory study with special Reference to the Tropics, Oxford University Press, London, 1957.
- (3) BARRE, R., Economie Politique, Presses Universitaires de France, Paris, 1962.
- (4) SILEM, A., Croissance et Fluctuations Economiques dans les Principaux Pays Industrialisés depuis 1945, Grands Problèmes Economique, Machette, Paris, 1995.
- (5) ROSTOW, W., The Process of Economic Growth, Norton, New York, 1952.
- (6) MEIER, G. & BALDWIN, R., Economic Development: Theory, History and Policy, J. Wiley, New York, 1962.
- (7) LOPP, G., Le Tiers Monde et le Défi, Presses Universitaires, Paris 1986.
- (8) GANT, G., Development Administration: Concepts, Goals and Methods, The Broad of Regents of the University of Wisconsin System, 1979.
- (9) DUCROC, C., Concurrence et stratégies dans la distribution, vuilert Entreprise, Paris, 1991.
- (10) DEMETER, N., Economie et stratégie Agricoles, A. Colin, Paris, 1993.
- (11) HAYAMI, Y. & RUTTAN, V., Agricultural Development: An International Perspective, J.Hopkins Press, 1971.
- (12) PIVOT, C., L'Agriculture dans le Monde, Grands Problèmes Economique, Machette, Paris, 1995.
- (13) PARIR, A., Le Développement Divergent: Essai sur la Richesse et al Pauvreté des Nations, Economica, Paris, 1978.
- (14) NURKSE, R., Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Blackwell, Oxford, 1953.
- (15) LEWIS, W., Economic Deveopment with Unlimited supplies

- of Labor, The Manchester School of Economic and social studies, 1954.
- (16) LEWIS, W., The Theory of Economic Growth, Allen & Unwin Ltd., London, 1955.
- (17) HIRCHMAN, A., The Strategy of Economic Development, Bill University, 1958.
- (18) CLARK, C., The Conditions of Economic Progress, Macmillan Co. LTD, London, 1960.
- (19) FERROUX, F., La Théorie du progrès technique, Cahiers de L ' I. S. F. A., Paris, 1957.
- (20) BUQUET, L., L'Optimum de Population, P.U.F., paris 1955.
- (21) BARRE, R., Le Développement économique: Analyse et Politique, Cahiers de L.I.S.E.A., Paris, 1958.
- (22) DOMAR, E., Essays in the theory of Economic Growth, Oxford Press, New York, 1957.
- (23) HARROD, R., Second Essay in Dynamic Theory, Economic Journal, 1960.
- (24) KALDOR, N., A Model of Economic Growth, Economic Journal, Vol. LXVIII, 1957.
- (25) United Nations, Development Trends Since 1960 and their Implications for a New International Development, Journal of Development Planning, N. °13,1979.
- (26) BIROGH, R., The Economic Development of the Third world since 1900, Marthion, London, 1975.
- (27) MORAFITZ, D., Twenty Five years of Economic Development: 1950 to 1975, Baltimor, 1977.
- (28) FAO, The size and Efficiency of Agricultural Investissement in Selected Developing Countries, Rome, 1969.
- (29) FAO, Agriculture Towards 2000: Developing Country Food-grains Projection, Rome, 1979.
- (30) MORAFITZ, D., Employment, Implications of Industrialization on Developing Countries: A Survey, Economic Journal, Vol. 84, N. °335,1974.

(31) BETTELHEIM C., Planification et Croissance Accéléérée, Petit Collection Maspero, Paris, 1979.

(32) MYRDAL, G., The Challenge of World Poverty, V. Box, New York, 1968.

(٣٣) أوراق عمل مثل :

1. World Bank, Nutrition and Health of Indonesian Construction Workers, April 1972.

2. World Bank, Deficiency Anemia and the Productivity of Adult Males in Indonesia, April 1974.

(34) LITON, M., Why Poor Stay Poor, T.Smith, London, 1977.

(35) World Bank, Rural Development, Washington, 1977.

(36) El-HACK, M., Basic Needs: A Progress Reports, United Nations, August 1979.

(37) AMIN, S., L'accumulation à L'échelle Mondiale, Maspero, Paris, 1970.

(38) BRANDT, V., North-South: A Programme for Survival, Cambridge, Mit Press 1980.

(39) WALLIA, A., Inequality, Poverty and Development, world Development, N. °12, 1980.

(40) KUZENTS, S., Economic Growth and Income Inequality, Am. Econ. Review, Vol. 45, N. °1, 1995.

(41) MOURISON, C., La Répartition des Revenues dans le Tiers Monde, Coga, Paris, 1968.

(42) MOURIS, S., Economic Growth and Social Equity in Developing Countries, Standford Univ., 1973.

(43) SOURKIN, M., Patterns of Development 1950 - 1970, Oxford Uni., 1975.

(44) FROMONT, P., Démographie Economique, Payot, Paris, 1947.

(45) THOMAS, B., Migration and Economic Growth, Londres, 1954.

(46) SAUVY, S., Théorie Générale de la Population, Presses Universitaires de France, Paris, 1957.

- (47) FRIGA, T., The Future of Population growth: Alternative Paths to Equilibrium, J. Willy, New York, 1973.
- (48) FAROQI R., Sources of Fertility Decline: Factor Analysis of Inter-Country Data, world Bank, 1979.
- (49) RICH, R., Smaller Families through Social and Economic Progress, World Development, N °18, 1980.
- (50) FAO, Agriculture Towards 2000, mentioned before.
- (51) United Nations, World Conservation Strategy, Geneve. 1980.
- (52) United Nations, Our Common Future, The World Commission on Environment and Development, 1987.
- (53) SACHS, J., L'Eco- développement: Un Projet de Société, Coga, Paris, 1976.
- (54) STERLING, W., To Feed this world, Baltimor, London, 1978.
- (55) BROWN, The twenty-Ninth Day, Norton, New York, 1978.
- (56) PIVOT, C., L'Agriculture dans le Monde, déjamentionnée.
- (٥٧) أكد على هذا المعيار عديد من الاقتصاديين مثل:
1. HAYAMI, Y. & RUTTAN, V., Agricultural Development: An International Perspective, mentioned before.
2. MOSHER, A., Agricultural Development, Cornell University Press, 1971.
- (58) MMET, P., Croissance et Cycles: Théories Contemporaines, Economica, Paris, 1994.
- (59) MOORE, W., Social Change, Prentice-Hall, Englewood Cliffs 1963.
- (60) LEVY, M., Social Patterns and Problems of Modernization, Prentice-Hall, Englewood Cliffs 1967.
- (٦١) فى إحدى دراساته برهن RYNOLDS على أن معدل نمو الأسعار الزراعية يكاد يتكافى مع معدل نمو أسعار الأسمدة.
- RYNOLDS, L., Agriculture in Development Theory, Bill University, 1975.
- (62) GITTINGER, J., Economic Analysis of Agricultural Projects, Economic Development Institute of the World Bank, J. Hop-

- kins, University Press Baltimore, London, 1982.
- (63) MCCALLA, F. and JOSLING, E., Agricultural Policies and World Markets, Macmilan Publishing Company, New York, 1985.
- (64) ROSTOW, W., Getting from here to there, McGraw -Hill, New York, 1979.
- (65) CLATZMAN, G., Mourir dix milliards d'Hommes Presse Universtaire, Paris, 1975.
- (66) FAO Agriculture: Towards 2000, mentioned before.
- (67) LITON, Why poor stay poor, mentioned before.
- (68) MOUNIER, A., Les Théories de la Croissance Agricole, INRA-Economica, Paris, 1993.
- (69) BROWN, M. & GOLDEN, I., The Future of Agriculture: Developing Country Implications, Development Centre Studies, Paris, 1992.
- (70) LUCAS, R., on the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, N°22, 1988.
- (71) ROMER, P. Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, Vol. 98, 1990.
- (72) ZAIDMAN, C., Efficacité des Systemes Nationaux de R-D:Un Essai d'Explication, Innovations et Competitivité, INSEE-Méthodes, N°37-38, 1993.
- (73) BARRO, R., Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, Oct. 1990.
- (74) KRUGMAN, P., Increasing Returns and Economic Geography, NBER Working Paper, N°3275, 1990.
- (75) LEBAS, C.Economie de L'Innovation, Economica, Paris, 1995.
- (76) LOPP, G., Le Tiers Monde et le Défi, Défi, Déjà mentionnée.
- (77) MILLOR, J., The New Economics of Growth, Cornell University, New York, 1976.
- (78) TRABOLD., H., Aménagement de L'Espace et Développement, Informations et Commentaires, N° 66, 1993.

- (79) ECHOLM, A., Losing Ground: Environmental Stress and World Food Prospects, Norton, New York, 1976.
- (80) LINDBECK, A., The Welfare State, Institute for International Economic Studies, Univ. of Stockholm M, E. Elgar, 1993.
- (81) BASLE, M. et Autres, Changement Institutionnel Changement Technique, Editions de CNRS, Paris, 1993.
- (82) HUGON, P., La Problématique de L'Ajustement, Dalloz, Paris, 1993.
- (83) RICHET, X., Economie de L'Entreprise, Hachette, Paris, 1994.
- (84) FAVEREAU, O., Organisation et Marché, Revue Française d'Economie, Tome 4, Vol.1 1989.
- (٨٥) منظمة الفاو / الأمم المتحدة - إدماج المرأة في التنمية الزراعية والريفية -
الدورة الحادية عشر - روما - إبريل ١٩٩١ .

رقم الإيداع : ٣٠٧٦ / ٩٨